NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE
FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

العلاقات مع جمهور الناخبين:
طريق ذو اتجاهين

ورشة عمل مع أعضاء
المجلس التشريعي الفلسطيني

بيت لحم
٢٥-٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧

العلاقات مع جمهور الناخبين:
طريق ذو اتجاهين

ورشة عمل نظمها المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

بيت لحم

٢٥-٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧

كافة الحقوق محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)، ١٩٩٨م.
يجوز نسخ و/أو ترجمة أجزاء من هذا المطبوع لأغراض غير تجارية وغير ربحية،
وذلك شريطة الاعتراف بكون المعهد الديمقراطي الوطني هو مصدر المطبوع،
كما يشترط في حالة الترجمة أن يتم تزويد المعهد بنسخة من النص المترجم.

قام بتمويل هذا التقرير:
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

المحتويات

الملخص التنفيذي ١

الخلفية وأهداف البرنامج ٢

تلخيص لمجريات ونتائج ورشة العمل ٤

مداولات ورشة العمل ٦

خاتمة ٥٥

ملاحق

الملخص التنفيذي

خلال الأيام ما بين ٢٥-١٩٩٧/٢٦، قام المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بتنظيم ورشة عمل لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في فندق المهد في مدينة بيت لحم بعنوان "العلاقة مع جمهور الناخبين - طريق ذو اتجاهين"، ويأتي هذا التقرير لتقديم تفاصيل المناقشات والمداخلات التي تم طرحها خلال الورشة .

بدأ المجلس التشريعي الفلسطيني بعقد جلساته بشكل منتظم منذ أن تم افتتاح دورته الأولى في السابع من شهر آذار في العام ١٩٩٦، وفي الوقت الذي ينظر فيه أعضاء المجلس التشريعي إلى دورهم في خدمة وتمثيل جمهور الناخبين، لا زالت هناك حاجة لبلورة الممارسات المؤسسية لعلاقة كفؤة ومهنية ما بين الهيئة التشريعية المنتخبة وجمهور الناخبين بصفة عامة. ومن أجل التعامل مع هذه القضية، قام المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بتنظيم ورشة العمل هذه، وقد تم توزيع كراسات نموذجية مترجمة إلى اللغة العربية إلى الأعضاء المشاركين في الورشة وتتحدث هذه الكراسات عن علاقة النواب المنتخبين بجمهور الناخبين. هذا وقد تم توزيع هذه الكراسات على مكاتب المجلس التشريعي الفرعية أيضا.

لقد تم تقسيم الضفة الغربية وغزة إلى ست عشرة دائرة انتخابية وتم كذلك توزيع المقاعد النيابية بناء على معطيات تعداد السكان في العام ١٩٩٥، وفي الوقت الذي حصلت فيه بعض المناطق على مقعد نيابي واحد، إلا أن معظم هذه المناطق حصلت على العديد من المقاعد النيابية لتمثيلها. فعلى سبيل المثال حازت مدينة غزة على ١٢ مقعدا نيابيا، وبذلك تم انتخاب كل عضو في دائرة انتخابية معينة، إلا انه من الناحية الفنية مسؤول أمام جميع المناطق في المنطقة الجغرافية الواحدة.

وقد أدى هذا الأمر إلى بروز تحد كبير في مجال توفير آلية تواصل واضحة ما بين المشرعين المنتخبين في كل منطقة جغرافية وجمهور الناخبين لضمان التعامل والرد على شكاوي الناخبين بطريقة منظمة. وبالإضافة إلى ذلك، توجد فروق كبيرة ما بين المناطق المختلفة فيما يتعلق بتنظيم عمل المكاتب النيابية والتعامل مع الموارد ومقدرات الموظفين وطواقم العاملين فيها، وحتى هذه اللحظة لم يتم افتتاح مكاتب نيابية للمجلس التشريعي للتعامل مع الجمهور في كافة المناطق، وكذلك لا يتم استخدام المكاتب الموجودة في المناطق التي تم افتتاحها بها من قبل جميع الأعضاء وذلك نظرا لوجود

تباينات سياسية وشخصية ما بين الأعضاء المنتخبين أنفسهم. يوجد في معظم المناطق أعضاء ذوي خلفيات وانتماءات سياسية مختلفة مما يجعل من وجود مكاتب مشتركة ما بين هؤلاء الأعضاء عملية عقيمة وعديمة الجدوى. وفي بعض الحالات، قام بعض الأعضاء بافتتاح مكاتب على نفقتهم الخاصة غير أن بعض الأعضاء لا يستطيعون القيام بذلك لأسباب اقتصادية.

وبالإضافة إلى إشكاليات توفير طواقم العاملين والموارد المالية، فان الوضع السياسي العام يضيف تحديا كبيرا آخر أمام إقامة علاقات تواصل متينة ما بين الأعضاء المنتخبين وجمهور الناخبين، حيث أن الإغلاق الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية يعيق من إمكانية السفر والتنقل، وفي بعض الأحيان فان أعضاء المجلس لا يتمكنون من حضور جلسات المجلس التشريعي ناهيك عن الاجتماع والالتقاء بجمهور الناخبين.

الخلفية وأهداف البرنامج

لقد جاءت ورشة العمل هذه لاستكمال نشاطات سابقة قام بها المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) والمجلس التشريعي الفلسطيني والتي اشتملت على إجراء وتقييم شامل وتقديم تقارير عن أعمال ونشاطات المجلس التشريعي خلال الشهرين الأولين من عمل المجلس، وكذلك تم عقد ورشة عمل في شهر مايو/أيار من عام ١٩٩٦ حول القانون الأساسي وقضايا دستورية أخرى. إن عمل المعهد الديمقراطي الوطني الحالي مع المجلس التشريعي بما في ذلك ورشة العمل هذه لهو جزء من مشروع تطوير ودعم عمل المجلس التشريعي لفترة ١٨ شهرا بحيث يشتمل هذا المشروع على عقد مجموعة من ورش العمل التي يشارك فيها مجموعة من المشاركين الدوليين. وتناقش هذه الورش مفاهيم مختلفة مثل دعم نشاطات المجلس التشريعي ودور اللجان النيابية والإجراءات البرلمانية، والعلاقات ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، والعلاقة مع جمهور الناخبين. ويتم خلال ورش العمل هذه توزيع مواد وقراءات باللغة العربية حول هذه القضايا إلى أعضاء المجلس التشريعي بهدف إجراء مقارنة مع تجارب تشريعية أخرى.

وبالإضافة إلى مجموعة ورش العمل هذه، فقد قام المعهد الديمقراطي بتنظيم وإيفاد بعثتين دراسيتين لأعضاء مختارين من المجلس التشريعي الفلسطيني لزيارة مجالس تشريعية أخرى في دول تمر بمراحل انتقالية للالتقاء مع نظرائهم أعضاء هذه المجالس ولحضور اجتماعاتهم ومراقبتها عن كثب.

ومن أجل استكمال هذه النشاطات، فان المعهد الديمقراطي الوطني يقوم بتوزيع ونشر المواد التثقيفية باللغة العربية كما يقوم بإجراء مشاورات وجلسات توجيه مع أعضاء المجالس بما يشمل طلبات الحصول على معلومات حول قضايا نيابية وتشريعية بهدف وضعها في إطار قابل للمقارنة مع ظروف المجلس التشريعي الفلسطيني.

إن الهدف من ورشة العمل هذه حول العلاقة ما بين الأعضاء المنتخبين وجمهور الناخبين هو أن يتم جمع مجموعة من المشرعين "أعضاء هيئات تشريعية" من بلدان أخرى مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وذلك من اجل مناقشة مجالات وآليات العلاقة ما بين المنتخبين والجمهور وذلك لإبراز حقيقة وجود العديد من الوسائل والآليات التي من شأنها تطوير مثل هذه العلاقة على الرغم من وجود نقص في الموارد المالية. ويوجد هناك هدف آخر لهذه الورشة ألا وهو تزكية مفهوم الحاجة وضرورة العمل بشكل فردي وجماعي كأعضاء في المجلس التشريعي وكذلك مع السلطة التنفيذية من اجل التعامل والتعاطي مع المشاكل المختلفة للجمهور.

ومن أجل تسهيل عملية النقاش وتقديم أمثلة من أماكن أخرى حول العالم، فقد تم استضافة مشاركين[1] من كندا وايرلندا وجنوب أفريقيا لحضور هذه الورشة، وهؤلاء هم: ستيف آشتون عضو الجمعية التشريعية لمانيتوبا – كندا، ومايكل كريد عضو البرلمان الايرلندي، ومحمد إينفر سرتي عضو برلمان جنوب أفريقيا، وميرنا فيليبس مديرة برنامج المعهد الديمقراطي الوطني لبرنامج المجلس التشريعي الفلسطيني والتي ترأست جلسات ورشة العمل هذه.

ولقد تم تنظيم جدول أعمال[2] ورشة العمل هذه حول العلاقة ما بين المنتخبين والناخبين لتشمل المواضيع الآتية:

- ما هي الممارسات التي يمكن استحداثها من قبل أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وذلك من أجل بلورة جو اكثر إيجابية وبناء علاقات متينة ما بين أعضاء المجلس والجمهور ؟

- كيف يمكن خدمة جمهور الناخبين بشكل أفضل من قبل منتخبيهم الذين يعانون من نقص في الموارد المالية وصعوبات في توفير الوقت بالإضافة إلى المعوقات السياسية؟

---

[1] المسيرة ذاتية ولمحات عن المشاركين الدوليين موجودة في الملحق "أ".

[2] جدول أعمال ورشة العمل موجودة في الملحق "ب".

- كيف يمكن للأعضاء أن يميزوا ما بين الشكاوى الفردية والقضايا ذات العلاقة بضرورة إجراء تغيير في سياسة التعامل مع الجمهور بشكل عام.

لقد بدأت الورشة بتبادل أعضاء المجلس التشريعي الخبرات ووجهات النظر حول موضوع العلاقة مع الناخبين وذلك من أجل وضع هذه القضايا في إطار معين، وقد عبر أعضاء المجلس التشريعي عن إحباطهم من حقيقة عدم توفر الموارد والوقت من اجل التعامل بكفاءة عالية مع هموم ومشاكل الناخبين بالإضافة الى صعوبة تقاسم المكاتب مع أعضاء آخرين من ذوي الانتماءات السياسية المختلفة.

وتم كذلك طرح العديد من القضايا الأخرى التي تشكل عقبات على طريق إنجاز هذا الأمر وذلك مثل عدم وجود تغطية إعلامية كافية لنشاطات المجلس ونشاطات أعضاء المجلس الفردية، وعدم وجود إطار محدد للعلاقة ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وعدم وجود آليات مؤسسية محددة لتبادل المعلومات وكذلك انعدام مبدأ الشفافية في التعامل، وبالإضافة إلى هذا كله، فقد عبر الأعضاء عن إحباطهم من عدم إمكانية تحقيق المطالب والتوقعات العالية للجمهور وعدم إمكانية حل العديد من المشاكل والشكاوى بخصوص قضايا خارجة عن نطاق صلاحيتهم مثل الإشكاليات الناجمة عن الاستيطان والإغلاق .. إلخ.

تلخيص لمجريات ونتائج ورشة العمل

قام المشاركون الدوليون بتبادل النقاش مع أعضاء المجلس التشريعي من خلال طرح استراتيجيات معينة للوصول إلى تحقيق علاقات معينة مع الجمهور على الرغم من شح الموارد، ولقد تضمنت هذه الأفكار ما يلي: الاتصال من خلال الصحف والتصريحات الصحفية، البيانات، نشرات إخبارية خاصة بكل عضو من أعضاء المجلس، وإرسال مقتطفات من خطابات العضو الهامة أمام المجلس لمجموعات مهتمة في أوساط الجمهور، ولقد أكد المشاركون الدوليون على أهمية الاقتراض والتقاسم في الموارد ما بين الأعضاء بالإضافة إلى إجراء تحالفات ما بين الأعضاء لتخصيص الموارد المالية للقيام بمثل هذه النشاطات ما بين الأعضاء.

كما أكد المشاركون الدوليون على أهمية استخدام جلسات المجلس العلنية كأداة تواصل مع الجمهور حيث أن هذه الجلسات توفر فرصة للأعضاء من اجل تبادل المعلومات والحصول على ردود من المهتمين في أوساط الجمهور. وبالإضافة إلى هذه الوسائل التي يمكن أن يتم العمل بها بكلفة ضئيلة، فقد تحدث العديد من المشاركين الدوليين عن أهمية خلق توازن ما بين المهام والمسؤوليات النيابية للعضو من جهة وما بين مسؤولياته أمام الجمهور والوقت الشخصي من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال: "إن تخصيص يوم عمل كل أسبوعين مثلا للعمل مع الجمهور سوف يساعد الأعضاء في ترتيب جدول أعمالهم من ناحية الوقت بشكل أكثر نجاعة". كما أكد المشاركون الدوليون أنه من الأهمية بمكان أن يقوم كل عضو بقضاء بعض الوقت في المكاتب النيابية المفتوحة أمام الجمهور وتم التأكيد على أن هذا لا يقل أهمية عن الحضور والمشاركة في المناسبات الاجتماعية المختلفة (حفلات الزفاف مثلا) أو القيام بزيارات إلى منازل الناخبين، إلا أنهم حذروا من ضرورة تنظيم الوقت ووضع قائمة بالأولويات لمثل هذه النشاطات حيث أن هذه عملية مستمرة مليئة بالمشاكل التي يتوجب العمل على حلها والمناسبات التي يجب أن يتم المشاركة فيها.

ومن القضايا التي تم نقاشها أيضا بشكل مطول هي مسألة "كيف يمكن للعضو أن يعمل بشكل فعال في دائرة انتخابية يمثلها العديد من النواب الذين ينتمون لأحزاب سياسية مختلفة؟"، حيث أن أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني عبروا عن إحباطهم من حقيقة أن المواطنين يذهبون إلى أكثر من عضو مجلس لتقديم نفس الشكوى (مع ملاحظة أنه من النادر أن يتبادل أعضاء المجلس التشريعي المعلومات فيما بينهم) ووفقا للأعضاء فان هذا من شأنه أن يفاقم الوضع جراء عدم وضوح سياسات السلطة التنفيذية حيث انه من النادر أن يكون بالإمكان إعطاء أجوبة وردود واضحة للمواطنين حول هذه القضايا والإشكاليات التي يطرحونها.

وفيما يتعلق بقضية تعدد الأعضاء في الدوائر الانتخابية الواحدة حيث يجب أن يتشارك مجموعة من الأعضاء من ذوي الانتماءات السياسية المختلفة في نفس المكتب، فقد قام أعضاء المجلس التشريعي بمناقشة المشاركين الدوليين بفكرة أن يتسلم كل عضو على حدة علاوة مالية من المجلس يتم تخصيصها وإنفاقها في مجال العلاقة مع الناخبين لأن من شأن ذلك أن يمكن الأعضاء الذين يتقاسمون نفس المكتب أو أن يتشارك الأعضاء من ذوي الاتجاهات السياسية الواحدة في هذه الموارد المالية. ولقد دعم المشاركون الدوليون هذه الفكرة كما أكدوا بناء على تجاربهم الخاصة بأن تقاسم المكتب للعمل مع أعضاء آخرين ينتمون إلى أطر سياسية أخرى لا يمكن أن يكون مجديا.

يتقدم المعهد الديمقراطي الوطني بالشكر والامتنان لكل من ساهم في ورشة العمل هذه، ويأمل المعهد أن يكون هذا التقرير مفيدا لتطوير آلية علاقة فاعلة وبناءة ما بين الجمهور وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

مداولات ورشة العمل
السبت ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧

"ميرنا فيليبس" مديرة برنامج دعم المجلس التشريعي الفلسطيني

أود في البداية أن أرحب بكم جميعا اليوم، وحيث أنكم قد أبلغتمونا بأن العلاقة مع الجمهور هي قضية هامة بالنسبة لكم، فقد قمنا باستضافة ثلاثة خبراء دوليين لمناقشة هذه القضية اليوم. إن عنوان ورشة العمل هو "العلاقة مع جمهور الناخبين – طريق ذو اتجاهين"، لقد قررنا بأن نبدأ اليوم بطرحكم واستعراضكم للقضايا التي تعتبرونها الأكثر صعوبة وتحديا أمام الضيوف وذلك قبل أن يبدأ هؤلاء بمداخلاتهم. وبذلك تتحدثون عن القضايا والهموم التي تشكل تحديا أمامكم في مجال بناء العلاقة مع الجمهور، وفي البداية أود أن أقوم بالتعريف بالضيوف وهم:

- السيد أينفر سرتي، عضو برلمان جنوب إفريقيا، وعضو في المجلس الوطني للأقاليم (NCOP) وعضو في المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC)
- السيد مايكل كريد، عضو البرلمان الإيرلندي
- السيد ستيف أشتون، عضو الجمعية التشريعية (مانيتوبا) كندا،

والآن سأفتح مجال النقاش أمامكم.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

إن المشاكل الرئيسية في مجال بناء وتطوير العلاقة مع الجمهور تكمن في عدم وجود متسع من الوقت لأن الفترة الزمنية التي يمكنني أن أقضيها مع الجمهور محدودة وذلك نظرا لأن جلسات المجلس التشريعي تستغرق وقتا طويلا. فنحن نقضي أربعة أو خمسة أيام في الأسبوع خارج نطاق

الدائرة الانتخابية الجغرافي، وبالتالي فان المجال لبناء علاقة تواصل مباشرة مع الجمهور الناخبين محدود جدا، وأما المشكلة الثانية فتكمن في أن الجمهور يركز على المشاكل الشخصية ويقوم بالحكم على عضو/ة المجلس من خلال قدرته/قدرتها على حل هذه المشاكل الشخصية. (فالمجلس التشريعي ليس مكتب توظيف وعمل) وأما المشكلة الثالثة فهي أن هناك شعور بالإحباط لدى الناس من السلطة وحيث أن صلاحياتنا كمجلس تشريعي هي صلاحيات محدودة، فالسؤال هنا هو: "ما الذي يمكن للمجلس التشريعي أن يعمله فيما يتعلق بسوء الإدارة والعمل لدى السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية إضافة إلى الحاجة الماسة والعامة للمال (الوضع الاقتصادي المتردي)؟".

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

أنا عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني عن محافظات غزة، والجمهور في غزة هو في الحقيقة جمهور عريض وكبير ويواجه هذا الجمهور مشاكل كبيرة وعويصة تختلف باختلاف مناطق قطاع غزة جغرافيا. والمشكلة هي أن عضو المجلس التشريعي لا يملك الوقت الكافي لتخصيصه للتعامل مع جمهور الناخبين كما أننا نجد أن عضو المجلس لا يستطيع أن يصل إلى الجمهور. ولا يمكن أن يقوم بنشاطات معينة في هذا المجال لعدم توفر الوسائل والإمكانيات للقيام بذلك لدى جميع أعضاء المجلس التشريعي، وأما المشكلة الثالثة فهي أن عضو المجلس التشريعي لا يستطيع التعامل مع السياسات الإسرائيلية والإغلاق، وبالإضافة إلى ذلك فان هناك مشاكل اجتماعية واقتصادية تنجم عن عدم وجود مصدر للدخل. وبذلك فان المطالب والمشاكل الشخصية للجمهور عديدة وكثيرة. وعليه فان الأعضاء يواجهون مشاكل وصعوبات كبيرة في التعامل مع هذه الإشكاليات.

وأخيرا، فإن التغطية الإعلامية غير متوفرة، حيث أن الأعضاء لا يستطيعون أن يتعاملوا مع وسائل الإعلام حول مثل هذه القضايا نظرا لأن وسائل الإعلام تهتم بالقضايا الرسمية والكبيرة وبشكل عام فان وسائل الإعلام المحلية لا تمنح الفرصة الكافية لعرض وجهات نظر معارضة.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

إنني أمثل إحدى أكثر مناطق قطاع غزة فقرا وأكثرها ازدحاما، وإن الشعب الفلسطيني يعاني من جراء السياسات الإسرائيلية، وتزداد الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني صعوبة جراء هذه السياسات مع وجود عجز كامل في مجال إقامة مؤسسات مالية وبذلك فنحن نواجه

العديد من المشاكل. لقد تحولت المكاتب النيابية المفتوحة أمام الجمهور إلى مكاتب للتوظيف والتعامل مع مشاكل البطالة كما يوجد نقص شديد في البنية التحتية وانعدام التطوير في هذا المجال وبذلك فان الناس يتوجهون إلى أعضاء المجلس التشريعي حاملين معهم مشاكل تتعلق باحتياجات ضرورية وأساسية، وكذلك مشاكل تتعلق بالعملية السلمية ومشاكل تتعلق بالإغلاقات وعدم القدرة على التنقل، وكذلك فإن السلطات الإسرائيلية تمنع أعضاء المجلس من التحرك والالتقاء بالجمهور.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

إن المشكلة التي نواجهها تكمن في أن الجمهور لا يدرك ماهية دور المجلس التشريعي، ويوجد هناك لبس وعدم وضوح فيما يتعلق بدور المجالس المحلية والبلديات والمجلس التشريعي ... إلخ، ففي قطاع غزة-المنطقة الوسطى مثلا: يوجد هناك حاجة ملحة للاستثمار في مجال البنية التحتية ويتوقع الناس من المجلس التشريعي أن يعمل على حل هذه المشكلة، وكذلك فإن هناك صعوبة في الوصول إلى وسائل الإعلام، وأخيرا فإننا نواجه مشكلة الفساد داخل السلطة التنفيذية.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

أود في البداية أن أشكر المعهد الديمقراطي الوطني وضيوفنا وأصدقائنا، إننا موجودون هنا اليوم كبرلمانيين ويوجد لدينا وضع خاص، فنحن نحاول أن نبني مؤسسات ديمقراطية، وفيما يتعلق ببناء المجلس التشريعي كمؤسسة ديمقراطية فهناك مشكلة مع الجانب الإسرائيلي إلا أن ذلك لا يجب أن يعتبر بمثابة عذر.

يجب علينا أن ندرس التشريع وأن نطالب بوجود آلية لمحاسبة السلطة التنفيذية، حيث أن المهمة الأساسية التي نحن بصددها هي كيفية ترتيب البيت الداخلي، وبالإضافة الى ذلك يجب علينا أن نقوم بمسوحات أساسية في أوساط الجمهور من أجل فهم المشاكل التي يعانون منها.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

أود أن اشكر المعهد الديمقراطي الوطني والضيوف الكرام. وأود هنا أن أركز على أربعة قضايا أساسية:

- إحدى المشاكل التي نواجهها في كافة الدوائر فيما يتعلق بالعلاقة مع الجمهور تكمن في عدم وضوح دور المجلس التشريعي ودور السلطة التنفيذية، حيث أن الجمهور يريد من أعضاء المجلس التشريعي أن يلعبوا دورا تنفيذيا، وهذا عن الحقيقة يسبب مشكلة كبيرة.
- لا يمكن أن تتصف العلاقة ما بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية حتى هذه اللحظة بأنها علاقة تكاملية، وذلك لأن السلطة التنفيذية تتجاهل المشاكل التي يقوم أعضاء المجلس التشريعي بطرحها.
- نعمل تحت ظروف صعبة نظرا للوضع السياسي.
- وفي المجلس التشريعي يوجد هناك العديد من التوصيات والقرارات، إلا أننا لا نستطيع أن نطبقها على أرض الواقع.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

بشكل عام فيما يتعلق بالمشاكل التي نواجهها كأعضاء في المجلس التشريعي فهي تكمن في الآتي:

ما قبل علمية الانتخابات، اعتقد الناس أن العديد من المشاكل والصعوبات سيتم حلها بعد الانتخابات، ولذلك فإن حجم التوقعات كان عاليا، وفي غياب تجربة سابقة للمجلس التشريعي، فإن العلاقة ما بين المجلس والجمهور هي علاقة غير محددة على الإطلاق، وبذلك فان الناس محتارين وغير متفهمين للفرق ما بين المجلس التشريعي ودوره وما بين السلطة التنفيذية. وكذلك فان هناك جانب "شفهي" لهذه المشكلة، حيث لا يتم توثيق الأمور والقضايا المختلفة ولا تتم متابعتها ويوجد نقص في التوثيق والنشرات الإخبارية واستخدام الصحافة كمنبر وهذه مشكلة كبيرة. وهناك مشكلة أخرى وهي عدم الوضوح والاختلاط في سياسات السلطة التنفيذية، حيث أن السلطة لا زالت تعمل دون قانون/دستور وهذا يخلق العديد من المشاكل في الدوائر الانتخابية. فإذا ما جاءني أحدهم في مشكلة ما، فأنني قد لا أعرف كيف أرد عليه نظرا لعدم الاختلاط في السياسات العامة للسلطة.

لقد وصل معظم الأعضاء في المجلس إلى مناصبهم الحالية في المجلس التشريعي كجزء من أحزاب وجماعات سياسية معينة، وأما اليوم فلا يوجد هناك أحزاب في المجلس وهذا يخلق مشكلة في العمل، وفيما يتعلق بالعلاقة مع الجمهور، فلا يوجد هناك تقسيمات محددة وواضحة داخل هذه

الدوائر، بحيث يتضح أن كل عضو في المجلس يمثل شريحة معينة وبذلك فان كل عضو في المجلس يمثل الجميع.

وهناك مشكلة أخرى أواجهها أنا شخصيا في الدائرة الانتخابية وهي أننا هيئة متعددة الأحزاب ، إلا أننا نعمل معا، وأعتقد أننا في المجلس التشريعي يجب أن نؤكد أننا لا نقوم بعمل حزبي. وفي مكاتبنا النيابية لا توجد هناك وثائق رسمية (القوانين التي تعمل بموجبها السلطة التنفيذية). إن عدم وجود مثل هذه الوثائق المدونة لسياسات السلطة التنفيذية تجعل عملنا في التجاوب والرد على مشاكل وشكاوى الناخبين/المواطنين مستحيلا. وإضافة إلى ذلك فان هناك ضرورة لان يكون هناك متطوعين للعمل مع عضو المجلس الذي يعمل كل شيء بنفسه ولا يملك الوقت الكافي للقيام بذلك.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

لا أريد أن أعيد ما تقدم به زملائي وذلك على الرغم من أنني أوافقهم الرأي وأواجه نفس المشاكل التي ذكروها، إنني أُمثل أكبر المناطق في الضفة الغربية وهي ثاني أكبر منطقة بعد غزة. ونحن نواجه العديد من المشاكل وذلك لأن كل شخص يأتي إلى كل عضو مجلس بمشاكله فإذا ما تم تقسيم العمل فان ذلك من شأنه أن يحقق النتائج بشكل أفضل، ففي مكتبنا النيابي نقوم بتعبئة نماذج معينة لكل قضية ووجدنا أن نفس الأشخاص يأتون مرة ثانية إلى المكتب. وبذلك فان سؤالي هو: هل من الأفضل أن نقوم نحن بزيارة الناس أم أن ننتظر قيامهم بزيارتنا؟ كما أنني قمت باستخدام مكاتب اللجنة المركزية العليا لفتح في القرى والمشكلة التي ذكرها بعض زملائي هنا أن الناس يأتون بمشاكلهم الخاصة ويرون فينا مسؤولين عن حل هذه المشاكل. وفيما يتعلق بطواقم العاملين فحتى في حالة وجود عاملين مؤهلين فان هناك مشكلة تكمن في أن الناس يعتقدون بأن النواب "أعضاء المجلس" وليس الموظفين هم من يجب أن يتعاملوا معهم (قضية اعتبارية) وهذا يضيف إلى أعباء أعضاء المجلس.

وكذلك فان منطقة الخليل منطقة كبيرة، فنحن كأعضاء فتح في المجلس التشريعي نعمل على رفع مستوى التوقعات لدى الناس، ويمكن أن يكون من الأصعب أن نكون في المعارضة، فنحن في فتح نحاول أن نذهب إلى الوزراء ونعمل على حل المشاكل. إن منطقة الخليل منطقة جغرافية كبيرة ويقوم الناس بطرح مشاكلهم على جميع الأعضاء، ولكن على الرغم من جميع هذه الصعوبات، يمكن أن يتم تحقيق بعض التقدم، فالناس يحتاجون إلى حلول لقضايا ومشاكل أساسية (البطالة ووجود طرق

"بنية تحتية".. إلخ) ولا يهتمون لعدم وجود قانون أساسي "دستور" ويمكن أن يتم وضع هموم ومطالب الناس على جدول أعمال الوزارات المعنية المختلفة، ويمكن أن يتم تجميع هذه الشكاوى وفقاً لمجالاتها المختلفة (شؤون صحية، تربوية) وتوزيعها حسب المناطق وبالتالي أن يتم التعامل معها بشكل أفضل.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

يستيقظ الناس باكرا في الصباح للعمل داخل الخط الأخضر ويأتون إلى مكاتبنا في كل الأوقات حاملين معهم مشاكلهم وشكواهم. ونحن جميعا بحاجة إلى مفاهيم جيدة، فنحن كأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني ندرك حقيقة ما نواجه: فمسألة أن الجمهور لا يدرك تماما ماهية دور أعضاء المجلس التشريعي، لا أوافق عليها، ويجب أن نتعامل بعدل وإنصاف مع الجمهور طالما استمر الوضع على ما هو عليه ويجب أن لا نظلم الجمهور إطلاقا. فلماذا اخترنا أن نكون أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني أصلا، فربما نحن كأعضاء في المجلس التشريعي لم نفهم حقيقة دورنا في البداية ولا يمكننا كأعضاء في هذا المجلس أن نعمل بوسائل تقليدية، كما أننا انتقلنا من مرحلة العمل الثوري إلى مرحلة وجود السلطة الفلسطينية، وأنا أدرك بأن المثقفين يقولون إن هذا أمر مختلف، لكنني أعتقد أن ذلك من شأنه أن يساعدنا في عملنا. فلقد كان هناك مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تم تطويرها خلال مرحلة الثورة التي خاضتها منظمة التحرير الفلسطينية والتي تجعل عملنا أكثر سهولة (مما هو عليه الحال للعائدين). أعتبر نفسي محظوظا لأنني عشت تلك الفترة وخضت تلك التجربة. وأما فيما يتعلق بأداء أعضاء المجلس التشريعي فنحن نواجه مشاكل متشابهة في بيت لحم كتلك التي تحدث عنها زميلي فيما يتعلق بالعمل الميداني والعمل المكتبي. وأما فيما يتعلق بالعمل مع السلطة التنفيذية، فأعتقد أنه من واجب عضو المجلس التشريعي أن يتفاعل مع السلطة التنفيذية، وهناك قضية تتعلق بالكفاءات والمؤهلات الشخصية فيما يتعلق بالقدرة على العمل في المكتب والعمل في الميدان، وأعتقد أن العديد من المواطنين سيقدرون هذه المرونة وقدرتنا على العمل.

السيدة ميرنا فيليبس

شكرا لكم جميعا، سيكون هناك متسع من الوقت بعد الظهر لمناقشة ذلك، وضيفنا الأول هو السيد ستيف أشتون الذي يقوم بمناقشة كيف أنه تمكن من الانتقال من مرحلة الفوز في الانتخابات إلى بناء علاقة مع دائرته الانتخابية-منطقة تومبسون، وهي معقل للحزب الديمقراطي الجديد (NDP)

والسيد أشتون قائد الكتلة المعارضة في المجلس التشريعي في مانيتوبا فقد تم انتخابه خمس مرات. وأود هنا أن أرحب بصديقي وزميلي السابق في العمل:

(السيد ستيف أشتون) عضو الجمعية التشريعية في مقاطعة مانيتوبا بكندا.

بعد الاستماع إلى الزملاء الكرام أود أن أطلعكم على المنطقة التي أنا منها (تم عرض شريط فيديو عن الدائرة الانتخابية للسيد أشتون، منطقة تومبسون).

خلال الأيام القليلة التي أمضيتها هنا، أود أن أبلغكم بأنني رأيت فلسطين وهي سائرة في طريقها نحو الحرية، ولكن تجدر الملاحظة إلى أنه لا شيء يمكن أن تتم مقارنته ببناء مؤسسات ديمقراطية تحت الاحتلال.

إن إحدى الدوائر الانتخابية الثمانية التي أمثلها لا توجد فيها طرقات، ويمكنني أن أصل إليها فقط باستخدام الطائرة. وتبعد مقرات الوزارات الرئيسية الموجودة في العاصمة ومنطقة/مقاطعة تومبسون عن هذه المنطقة مسافات بعيدة. وتصل نسبة البطالة في بعض هذه المناطق إلى ٩٠% بالإضافة إلى أن مناطق أخرى تفتقر إلى الكهرباء وأنظمة توريد المياه. ولقد قررت شخصيا أن أركز على العلاقة مع الجمهور وذلك على الرغم من انشغالي في العمل مع المجلس التشريعي وأود في هذا السياق أن اطرح بعض الأفكار والعديد من التفاصيل التي لا يمكن تطبيقها هنا إلا انه يمكن تطبيق المبادئ التي تقوم عليها هذه التفاصيل.

عندما تم انتخابي لم يتوفر لدي مكتب نيابي للتعامل مع الجمهور ولا عاملون في هذا المكتب، وتم منحي مبلغ وقدره ألف دولار أمريكي (نفقات مخصصة للعلاقة مع الجمهور) وذلك كمخصص سنوي لعضو البرلمان. وكان يجب علي أن أتبرع وأبتكر الطرق والسبل الكفيلة بالقيام بهذه المهمة وفقا لما أرى مناسبا، وكانت المنطقة الانتحابية التي أمثلها منهارة ومتداعية. وفي الوقت الذي ينظر فيه الناس إلى كندا على أنها دولة متطورة، إلا أن فيها مناطق لا زالت بدائية. ويجب على عضو البرلمان أن يخلق توازنا ما بين القيام بخدمة الجمهور وصرف مبالغ طائلة من الأموال. وأود هنا أن أورد ملاحظة ساخرة عن الديمقراطية في مانيتوبا، "حيث يقول الناس إنني لا أستطيع أن أحقق الأشياء، وأقول لهم بالمقابل سوف أحاول أن أحقق هذه الأشياء". وفي بعض الأحيان لا يشكرني الناس إلا في الانتخابات القادمة، إن موقفي الحقيقي هو أن استمر في المحاولة بأفضل إمكاناتي. إن هناك نوع من

التحدي في الأنظمة الديمقراطية يتمثل في الحفاظ على روح اندفاع الناس ورغبتهم في العمل. ويتعامل الناس مع الحريات على أنها مُسلّمات وأمور متوفرة.

لقد اخترت عنوان "الاتصال" لمداخلتي هذه التي سألقيها عليكم اليوم، وذلك لأنها تمثل جوهر العلاقة مع الجمهور. ويقوم بعض الناس بالاتصال بي في الساعة الحادية عشرة ليلا أو الحضور الى بيتي، وفي هذه المجتمعات البدائية التي أمثلها لا يمكن أن تقاطع من يتحدث إليك ويتحدث الناس لعدة ساعات مما يعني أن ذلك يستغرق وقتا طويلا.

التواصل:

إنني أستخدم أي وسيلة للتواصل مع الناخبين من خلال الصحف، والبيانات، وجداول الأعمال ونشاطاتي ... إلخ. وذلك من أجل تذكير الناس بمن يمثلهم، ويجب أن تضمن بأن الناس يمكنهم الاتصال بك إذا ما احتاجوا إليك. وعندما تم انتخابي لأول مرة، أدركت بان الناس لا يرون في العادة من يمثلهم حتى موعد الانتخابات القادمة.

وأذهب إلى مكتبي المفتوح أمام الجمهور لمدة لا تزيد عن ساعتين.

١. أقوم بزيارة الناس في منازلهم، ولا أسأل الناس في العادة عن مشاكلهم، ولكن أسألهم ما هي همومهم، واهتماماتهم حيث أن ٩٠% من مشاكلهم هي أمور لا أستطيع أن أجد لها حلا.
٢. أستخدم الكتابة بدلا من الاتصال شفهيا، حيث أنني أحاول أن أكتب كل شيء، فإبلاغ الناس خطيا بأنني أقوم بمعالجة همومهم واهتماماتهم هو ضروري حتى ولو كان ذلك عن طريق كتابة فقرة قصيرة، فأنا أراسل الناس وأرد على رسائلهم.
٣. أقوم بتنظيم ساعات معينة في مكتبي في ثومبسون، حيث أن ذلك من شأنه أن يمكن الناس من التعامل مع الموظفين في المكتب فيما يتعلق بالتفاصيل أولا ومن ثم أن يجتمعوا لفترة قصيرة من الزمن. كما أنني أقوم بالإعلان عن ساعات تواجدي في المكتب حتى يعرف الناس متى بإمكانهم القيام بزيارتي والالتقاء بي .
٤. أقوم بالاجتماع مع الناس كلما أمكن ذلك في لقاءات مفتوحة.
٥. أقوم بتحضير وتوزيع نشرات إخبارية خاصة بي عن نشاطاتي، حيث انه يوجد هناك رسالة إخبارية خاصة بالحزب، كما أقوم بتحضير نشرات إخبارية خاصة بكل منطقة حتى يعرف هؤلاء ما أقوم به خصيصا لهم.

٦. المسوحات. أقوم بإجراء مسوحات شاملة للقرى وذلك باستخدام خريجي المدارس الثانوية ولا تشمل هذه المسوحات المشاكل التي يعاني منها الناس فقط، بل أيضا الهموم والاهتمامات. إن هذا الأسلوب فعال جدا ففي القرى التي لا توجد فيها نسبة عالية من الأمية فإنني أقوم بإجراء المسوح الشفهية.

٧. أقوم بتوزيع النشرات الإخبارية على النقابات والهيئات العامة.

٨. في جلسات البرلمان، يتم فقط تسجيل الجلسات الافتتاحية، وبذلك فإنني أقوم بتسجيل هذه الجلسات وأقوم بنشر هذه التسجيلات، حيث أنني أقوم بالإعلان عن قيامي بطرح هموم الناس نيابة عنهم.

٩. وسائل الإعلام: أقوم بتحرير ونشر التصاريح الصحفية، وإذا ما لم يتم نشرها، أقوم بتوزيعها على الدوائر الانتخابية وأطلب أن يتقدموا بالشكاوى إلى الصحف، وإذا ما لم يقوموا باستخدام التصريح الصحفي أقوم بنشرها في الجريدة الحزبية أو من خلال نشرتي الإخبارية.

وأود أيضا أن أنوه هنا بأهمية الموارد، فأنا أقوم باقتراض المال وأقوم بالضغط على البرلمان لتوفير المزيد من هذه الموارد المالية.

١. يوجد هناك الكثير من الأماكن التي يتوجب أن تزورها، لذلك عليك إيجاد المتطوعين الذين يقومون بزيارة تلك الأماكن التي لا يمكنك زيارتها.

٢. إن إرسال الرسائل بريديا أمر مكلف، ولذلك يقوم المتطوعون بتوزيع وتسليم هذه الرسائل.

٣. لم يكن لدي مكتب لمدة سبع سنوات ولذلك قمت باقتراض مساحة معينة، ليس من الضروري أن يكون المكتب فاخرا.

٤. أقوم في كثير من الأحيان بحضور اجتماعات لا أتحدث فيها، بل أستمع فقط.

٥. أقوم باقتراض آلات التصوير من النقابات والهيئات الأخرى، ويتفضل الناس بسرور بأن يتبرعوا لي بمساعدات عينية.

٦. أقوم بالطلب من الهيئات العامة أن تزودني بقوائم المنتسبين إليها.

لا أقوم بإرسال وتعميم محاضر الجلسات كاملة، بل أقوم بإرسال الفهرس/الجدول، وقد تمكنا من الحصول على الموارد المالية على مدار فترة زمنية طويلة، واليوم يوجد لدي موظف يعمل بوظيفة جزئية ومكتب صغير. وفي الحقيقة فأني أنظر بإعجاب الى العمل الذي تقومون به في الوقت الذي تواجهون فيه مثل هذه الظروف.

السيدة فيليبس

سأفسح المجال الآن للنقاش.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

قد يكون الوضع مختلفا بشكل كبير هنا، فنحن نمثل مجلسا تشريعيا على مستوى وطني وليس فقط في إطار مناطقي، فالمواطنون يروننا كمسؤولين عن كل شيء، ويمكن أن يتوجه المواطن إلى الأعضاء جميعهم حول موضوع معين في الوقت الذي ليسوا جميعا مسؤولين عنه. ويكرس العديد من أعضاء المجلس الكثير من الوقت للمجلس نفسه، وأنا أعتقد أن تجربتك مختلفة كثيرا، فنحن نذهب إلى المكاتب النيابية مرة واحدة في الشهر، حيث أن طبيعة العمل تجعل من الصعب أن يتم تحديد ساعات معينة لافتتاح المكتب أمام الجمهور. وربما كان من الأفضل أن يكون لكل عضو منا مكتب خاص به بدلا من أن نتشارك في مكتب واحد، وأما العمل التطوعي فهو مهم جدا كما أن العاملين في هذه المكاتب المشتركة لا يعملون لدى نائب واحد دون غيره بل هم يعملون لدى الجميع. ولا يوجد هناك سيادة للقانون ولا معايير محددة. فمن هو الذي تتقدم له بالمساعدة والدعم؟ وهل البيانات والمعطيات دقيقة؟ وهل الشخص الذي يبحث عن عمل يستحق ذلك؟ لا يوجد هناك خطوط عريضة لتحديد هذه الأمور، يجب أن لا نلوم الجمهور، في الحقيقة إن هذه الأمور كلها هي أحد أعباء مهامنا ووظيفتنا.

السيد أشتون

إن المقاطعات الكندية لها صلاحيات في مجال الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية بموجب نظام اللامركزية المتبع هناك. وأما فيما يتعلق بلجنتنا، فقد كنا نجتمع في السابق لمدة خمسة أيام في الأسبوع أما اليوم فنحن نجتمع أربعة أيام في الأسبوع وذلك حتى نتمكن من أن يعمل كل منا في منطقته. ولقد كان لدينا في السابق دوائر ممثلة بأكثر من نائب واحد، إن الخلل لا يكمن في الجمهور، إنه من الصعب التوصل إلى حلول ونتائج إيجابية، ولكن سيتفهم الجمهور ذلك إذا ما أدركوا بأنك تحاول مساعدتهم. إن الاتصال معهم ضروري حيث أن ذلك يجعلهم يدركون بأنك تعمل من أجلهم.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

نشكرك على هذه المعلومات سيد أشتون. لقد تقدمت لنا بنصائح هامة على صعيد تقوية أواصر العلاقة مع الجمهور، ويمكن اعتبار أن الظروف مختلفة حيث أننا نتمتع باستقلال جزئي، ولكن المشكلة الأساسية تكمن في توفير الموارد، و في أن مواطنينا يذهبون الى أعضاء عديدين حاملين معهم نفس المشاكل ويقوم كل واحد من هؤلاء بتقديم ردود مختلفة حول هذه المشاكل وتدرك السيدة فيليبس هذه الاختلافات والمشاكل الناجمة عنها. وكما ذكر أحد الزملاء، فإن الناس يقومون أحيانا بالاتصال بأعضاء في المجلس التشريعي خارج نطاق مناطقهم الجغرافية، و نحن نقضي ٨٠% من الوقت منشغلين في القضايا التشريعية الرسمية.

السيد سرتي

عضو الجمعية التشريعية للمقاطعات (NCOP) في جنوب إفريقيا.

إنني أحترم وأتفهم طبيعة الوضع هنا، كما هو عليه الحال خلال مرحلة النضال في جنوب أفريقيا، ويوجد هنا قضيتين رئيسيتين، الأولى على المستوى الوطني وهي تتمثل في قضية الطموحات السياسية، وأما فيما يتعلق بالدوائر الانتخابية / الجمهور الانتخابي فانتم تتعاملون هنا بشكل كبير مع القضايا الوطنية بصفة عامة.

إن قضية مستوى حياة الناس مسألة كبيرة وهامة، والقضية الثالثة الهامة هي وضع الهيئة أو المجلس التشريعي، حيث أن التدقيق والتمحيص في مشاريع القوانين يستغرق وقتا طويلا، وبالتالي كيف سيكون هناك متسع من الوقت للتعامل مع الطموحات الوطنية والسياسية، والتشريعات الرسمية واحتياجات المواطنين في نفس الوقت؟ لمدة ثلاث سنوات قمنا في جنوب أفريقيا بإقرار ٢٠٠ مشروع قانون. وكان ذلك من شأنه إحداث ثورة حقيقية في مضمون وشكل الحكومة، وقمنا كذلك بالمصادقة على الدستور الذي اتصف بالشفافية وشارك عدد كبير من الناس في تحضير مسودته ولكن على الرغم من ذلك ومن أجل إنجاح هذه العملية كان علينا بالمقابل العمل على تحسين مستوى المعيشة بشكل عام. وهذا يقودنا إلى سؤال هو: كيف يمكن أن نقوم بالعمل بكفاءة وفعالية في مواجهة مثل هذه المشاكل؟ إن الطريقة المثلى للقيام بذلك تتمثل في تخصيص وقت محدد للعمل مع الجمهور وقضاياه مع الأخذ بعين الاعتبار المسافات الموجودة ما بين الدوائر والمناطق المختلفة. فعنصر

الوقت قضية جوهرية، إن طبيعة حياة عضو البرلمان في جنوب أفريقيا تتسم بالانشغال طوال الوقت حيث أنه يعمل معظم ساعات النهار ويتحمل أعباء مسؤوليات جسيمة وبذلك فانه من الضروري استيعاب مفهوم الالتزام وضرورة الإقرار بأهمية احتياجات وقضايا الجمهور، ونحن ندرك طبيعة التحديات التي تواجه عملكم وهناك ضرورة لوضع استراتيجيات محكمة للتعامل معها.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

يوجد لدى مجموعة من الملاحظات السريعة تعقيبا على ملاحظات السيد أشتون، حيث أنه يأتي من منطقة تعاني وتحتاج الى متطلبات تشابه الاحتياجات التي نواجهها هنا في هذه المنطقة، ونواجه نحن هنا العديد من المشاكل فيما يتعلق بوسائل الإعلام، حيث أن البعض من أعضاء المجلس يحظون بالتغطية الإعلامية المطلوبة في الوقت الذي لا يوجد فيه تغطية كاملة للمجلس التشريعي من قبل التلفزيون. وفيما يتعلق بالصحف المحلية فهي ليست على قدر كبير من المهنية في التعامل مع نشاطات المجلس التشريعي. فيجب على الأعضاء أو غيرهم أن يقوموا بأنفسهم بالاتصال مع الصحف لضمان تغطية النشاطات. وأما القضايا التي طرحتها بخصوص موضوع القيود على الوقت فهي قضايا هامة، حيث أن بعض أعضاء المجلس التشريعي نشيطين جدا في دوائرهم الانتخابية ولكنهم ليسوا كذلك فيما يتعلق بعملهم ومهمتهم الأساسية في المجلس التشريعي والعكس صحيح. ويوجد هناك بعض الأعضاء الذين هم نشيطين على الصعيدين أو غير نشيطين لا على صعيد عملهم مع الجمهور ولا على صعيد عملهم في المجلس التشريعي ولربما كان الأقل نشاطا محظوظا في أن تتم إعادة انتخابه مرة أخرى، أعتقد أننا نتشارك وجنوب إفريقيا في التجربة فنحن نعتبر المؤتمر الوطني الإفريقي بمثابة شقيق توأم لنضالنا ويوجد لديه الكثير من الخبرات التي يتوجب أن نتعلمها. وهناك سؤال حول كيفية أن نكون أكثر ارتباطا واتصالا مع الجمهور. فأنا أفهم أننا نتمتع بالكثير من المزايا التي لا يتمتع بها السيد أشتون، (مكاتب وأجهزة حاسوب وسيارات) ولكن توجد لدينا مشكلة فيما يتعلق بإنجاز عملنا في المجلس التشريعي حيث أننا نجتمع لمدة ثماني عشرة ساعة في الشهر الواحد، وأنا لا اعتقد بأننا مجلس تشريعي فاعل. فأنا نشيط على صعيد العلاقة مع الجمهور وأقوم بزيارة مخيمات اللاجئين والمدارس ... إلخ، لقد وضعت أولوية أمام نفسي لكي أخدم أبناء فصيل فتح لأنهم يأتون إلي طالبين المساعدة وهم بطبيعة الحال جمهوري الانتخابي ونظرا لأن هذه المنطقة الجغرافية هي منطقة صغيرة نسبيا فإنه بالإمكان أن نتنقل فيها بسرعة.

السيد أشتون:

لقد جئت من منطقة يوجد فيها حزب قوي، والانتماء والالتزام الحزبي أيضا قوي ويحدد إلى حد بعيد ما يمكن أن أقوله داخل أروقة البرلمان، وبذلك فان الاتصال الفعال هو ضرورة في التعامل مع السلطة التنفيذية. كما أن بعض القضايا التي نتعامل فيها بعيدة إلى حد ما عن الأنظمة والتشريعات الحزبية، وأود أن أذكر هنا جنوب إفريقيا كنموذج للمقارنة لأنه في الحقيقة الأكثر قربا لواقعنا هنا.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

بخصوص ما قاله السيد أشتون حول موضوع الاتصال فإنني أوافقه تماما، فقد فكر العديد منا في عمل نشرة إخبارية... إلخ، ولكن يوجد هناك بعض المعوقات. فقد كنت أتمنى أن تكون المشكلة محصورة في موضوع المسافة المكانية ولكن الإغلاق في الحقيقة يمثل عقبة رئيسية في هذا السياق فقد أصبحت غزة بمثابة بلد آخر ذي سيادة وإغلاقها يساوي حصارا شاملا عليها. ويتمتع أعضاء المجلس التشريعي "بمكانة شخصية هامة" وذلك لتسهيل عملية تنقلاتهم ولكننا لا نريد أن ينظر الناس إلينا على أننا متميزون عنهم. وأما من ناحية المعارضة هنا بصفة عامة فإن وضعها يختلف هنا حيث أنها موجودة خارج الأطراف الرسمية للسلطة، فالمعارضة هنا تود أن تعرض صورة فاسدة عن المجلس التشريعي مما يضع هذا الأخير في وضع حرج أمام الجمهور. ونحن كأعضاء في المجلس التشريعي في حالة تذمر دائم، مما ينعكس بالتشاؤم على جمهور الناخبين أيضا، في حين أن مهمتنا الأساسية تكمن في الوصول إلى الحلول. إضافة إلى ذلك فإن العلاقة ما بين أعضاء المجلس أنفسهم متذبذبة وهذا يؤثر أيضا على طبيعة العلاقة مع الجمهور.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

إن الانتماءات والولاءات السياسية في الواقع الذي نعيشه لها أثر كبير على طبيعة العلاقة مع الجمهور إضافة إلى حقيقة أن للمعارضة قوة كبيرة. إن المشاكل التي نعاني منها ستستمر وتتكرر طالما لم نقم بمعالجتها، كما أن إيجاد وسائل وآليات للاتصال مع جمهور الناخبين مسألة صعبة ويقوم الناس بزيارة المكاتب غير الرسمية أكثر مما يقومون بزيارة المكاتب الرسمية وفي هذا الخصوص فإن آليات الاتصال غير الرسمية هامة جدا، إضافة إلى أن هناك حاجة لتغطية جلسات المجلس التشريعي على

التلفزيون وكما قال زميلي فان المجلس التشريعي الفلسطيني يجب أن يزيد من أوقات عمله واجتماعاته.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

يمكن لطبيعة العلاقة ما بين أعضاء المجلس والجمهور أن تكون مميزة وفريدة وفقا لطبيعة الوضع، إلا أن الأهداف يجب أن تكون واضحة تماما. فإذا كانت إعادة الانتخاب هي الهدف من وراء هذه العملية لدى البعض وبناء الديمقراطية لدى البعض الآخر فإن أساليب ووسائل الاتصال ستكون مختلفة أيضا.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

دعونا نركز محور النقاش على عنوان الورشة وليس على جميع مشاكلنا، إذ أن التمويل ووجود طاقم الموظفين للعمل هما موضوعان آخران منفصلان. دعونا نركز النقاش على موضوع العلاقة مع الجمهور والعلاقة ما بين المجلس التشريعي والشعب بصفة عامة. إن هناك فوارق واضحة ما بين التجارب والخبرات المطروحة هنا، فأنا لا أستطيع أن أواجه دائرتي الانتخابية عندما أُسأل عما قمت بعمله بخصوص الإغلاق والمستوطنات أو حتى عن مشروع قرار قمنا بالتصويت عليه وتمريره، ولذلك يوجد هناك مستويان لهذه العلاقة: أحدهما بين الناخب وعضو المجلس التشريعي المنتخب، والآخر بين المجلس التشريعي الفلسطيني كوحدة واحدة والشعب الفلسطيني بشكل عام.

السيدة فيليبس

سوف أطلب من السيد أشتون أن يقدم ملخصا عما يود أن يتحدث عنه.

السيد أشتون

لقد كان النقاش ذا فائدة كبيرة، فأنا هنا أتعلم الكثير وأود أن أذكر قضية واحدة من منظور شخصي، يجب أن يكون هناك توازن معين ما بين الهدف من إعادة الانتخاب والأهداف الأكثر شمولية ويوجد هناك مثل إنجليزي يقول: "فكر في تجارب الآخرين، وتصرف ضمن الواقع"، وأنا أؤمن

بحقوق الشعب الفلسطيني ولا يوجد هناك أي مشكلة في التوفيق بين قيمكم وواقعكم وتمثيل جمهور ناخبيكم، إن الظروف المعيشية لسكان كندا البدائيين تشابه الى حد كبير ظروف معيشة اللاجئين هنا، ولا أستطيع أن أقدم لهم أكثر مما يقدمه لهم الحزب في هذا المضمار ولكن يمكنني أن أقوم بتمثيلهم. وعندما أقوم بمساعدة شخص واحد فأنا بذلك أساهم في حل المشاكل التي تعاني منها المجموعات التي ينتمي إليها هذا الشخص، فعملية بناء طريق واحد تساهم في عملية بناء الدولة ككل. وأنا معجب بالجهود التي تبذلونها وأعتقد بأنها مثيرة للاهتمام. وشكرا لكم.

السيد سرتي

كيف يمكن أن تجعل الناس يدركون طبيعة التحديات ومحدودية صلاحيات المجلس التشريعي (البرلمان)؟ يعتبر الكثير من المشرعين محدودي الصلاحية، فلماذا مثلا لا يمكن أن يتم نشر وتعميم هذه المعلومات دون الحاجة الى السفر والتنقل؟ أعتقد انه بالإمكان القيام بذلك وأود أن تتم مناقشة هذه القضايا . فهل يجب أن تكون آلية الاتصال شفهية أم كتابية؟ ويجب في هذا الإطار أن تكون آلية الاتصال رسمية وكذلك فان أسلوب الاتصال مهم جدا فيما يتعلق بقدرة استيعاب الناس لمحدودية صلاحيات البرلمان "المجلس التشريعي". وفي جنوب أفريقيا، توجد لدينا مقاطعات تتناقض فيما بينها من حيث القانون، ويجب في النهاية أن تجعل دائرتك الانتخابية تتفهم المعوقات التي تواجه عملك حتى يمكنهم أن يقدّروا الجهود التي تقوم بها.

السيدة فيليبس

أود الآن أن أعرفكم بالسيد كريد من جمهورية إيرلندا، فهو سوف يقوم باطلاعنا على تجربته في مجال العمل في دوائر انتخابية متعددة الممثلين البرلمانيين.

السيد مايكل كريد
عضو في البرلمان الإيرلندي

شكرا جزيلا، إنني سعيد بوجودي هنا بينكم، وفي الحقيقة فإنه لا توجد هناك تجربة عالية تماثل تجربتكم هنا، ولذلك أتضرع إليكم بأن تبقوا على نفس النهج لأن الإنجازات التي ستحققونها

ستكون عظيمة. ومن الناحية التاريخية فإن الوضع السياسي يبدو مألوفا إلي حيث أنني أفهم مضامين الكلمات "العملية السلمية والمفاوضات.. إلخ".

إن عنوان ورشة العمل هذه ينطبق على تبادل الخبرات دوليا في هذا المجال وآمل أن يدرك المجتمع الدولي حقيقة المشاكل التي تعانون منها. لقد طلب مني أن أتطرق إلى ثلاثة مواضيع هي: "طاقم العاملين، والتمويل، والدوائر الانتخابية المتعددة الممثلين." وأعتقد أن المشكلة الرئيسية تكمن في حقيقة أنه لا يمكن تحقيق جميع مطالب الجمهور والاستجابة لتوقعاتهم. لقد تم انتخابي لأول مرة في عام ١٩٨٩ و لم يمكن لدي أي موارد مالية لبناء العلاقة مع الجمهور ولقد اعتمدت في البداية على الحزب الذي أنتمي إليه لبناء آلية للوصول إلى دائرتي الانتخابية. واستغرقت هذه العملية نحو ثماني سنوات من حياتي البرلمانية حتى توصلت إلى آلية لتطوير علاقة مع دائرتي الانتخابية ومر نحو سبعين عاما على الاستقلال في إيرلندا. إن الموارد المالية الكافية التي حصلت عليها كانت جراء تحالفات معينة قمت بها داخل الأحزاب المختلفة. ولا يمكن لفرد واحد من أعضاء المجلس أن يشعر بالراحة وهو يعمل على توفير موارد مالية لا سيما وأن الموارد المطلوبة للتعاطي مع احتياجات الدوائر الانتخابية تفوق مقدرات العضو الواحد من أعضاء المجلس، ولذلك أرجو أن تقوموا بمثل هذا الجهد بشكل جماعي عوضا عن القيام به بشكل فردي، ويجب أن لا تكونوا على حرج حيث أن هذه خدمة تقدمونها إلى السلطة التنفيذية فكلما كنتم أكثر كفاءة ونجاعة في نقل احتياجات المجتمع الذي تمثلونه كلما أصبحت السلطة التنفيذية أكثر معرفة ودراية باحتياجات المجتمع الذي تمثلونه. ففي إيرلندا، يوجد لدينا خمسة أعضاء في البرلمان لتمثيل كل منطقة جغرافية، ومن طبيعة الأمور أن ذلك له أثر إيجابي على صعيد العمل بشكل جماعي لتحسين ظروف المعيشة في هذه المناطق، إلا أن هناك عنصر تنافس في هذا الإطار أيضا. إن الهدف هو ضمان إعادة الانتخاب إلى البرلمان إلا أنه يمكن العمل سوية بشكل مهني وبنّاء.

موضوع البحث: كيف يمكن تقسيم الوقت للعمل في البرلمان من جهة والعمل مع الجمهور من جهة أخرى؟

يجب أن يتم تخصيص وقت كاف للاستماع إلى جمهور الناخبين، إن موضوع البحث هذا هام جدا للاطلاع على أوضاع الناخبين ومعرفة ما يدور عندهم. إن يومي السبت والاثنين هما اليومان اللذان أخصصهما للعمل مع الجمهور، وهو عمل مضني، إلا أنني أجده هام وضروري فأنا

أعمل مع المجتمع وأؤمن أن ذلك يجعل مني ممثلا جيدا لهم، كما أنها مهمة أقوم بها بسهولة نسبية نظرا للإطار الزمني المحدد الذي حددته للعمل معهم.

كما أقوم بتنظيم وعقد جلسات خاصة للاستماع إليهم وأقوم بالعمل على إيجاد لجان خاصة لتقوم بتمثيل المجتمع الذي أمثله وتقوم هذه اللجان بدورها بمخاطبة اللجان المختلفة في البرلمان وذلك لضمان وتأكيد حقيقة الاستماع إلى مطالبهم واحتياجاتهم، كما نقوم أيضا بتنظيم وعقد جلسات خاصة للاستماع إلى الهيئات الشعبية العامة، وهذا ضروري حيث أن الأفراد والهيئات الشعبية بصفة عامة يمكن أن تلجأ إلى وسائل وأساليب غير ديمقراطية للتعبير عن احتياجاتها إذا ما شعرت بالإهمال وعدم التجاوب مع احتياجاتها هذه.

وفي المجالات التي لا نملك فيها صلاحيات، فيوجد لدينا السلطة والصلاحية الأدبية لان نقوم بالتعبير عن احتياجات وهموم الجمهور (إن بإمكانكم القيام بحملات إعلامية حول المستوطنات وسياسة الإغلاق التي تقع خارج صلاحياتكم التشريعية والتفويض الممنوح لكم). وهذا من شأنه أن يجعلكم طرفا في تحمل المسؤولية، إلا أنه سوف يضع مثل هذه الأمور للمعالجة لدى السلطات المسؤولة عنها وصاحبة القرار بشأنها وهذا بحد ذاته إنجاز أكثر أهمية من سابقه. إن موضوع البحث وطبيعة المشاكل التي نواجهها تشمل الآتي: الإسكان، البطالة ... إلخ، كما أن بعض المشاكل ليست ذات طبيعة فردية أو شخصية، ولذلك فهي تصبح قضايا سياسية عامة.

وفيما يتعلق بالدوائر الانتخابية المتعددة الممثلين: فإذا ما جاء أحد المواطنين إلي وكان بإمكاني حل المشكلة التي يعاني منها، فأقوم بذلك بنفسي، ولكن هناك قضايا سياسية عامة تتطلب جهودا مشتركة، ومن بين هذه القضايا على سبيل المثال تلك القضايا التي يتم إثارتها في الاجتماعات العامة المفتوحة والتي تتطلب جهدا سياسيا ومبادرة من عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

السيد سرتي

بالرغم من وجود العديد من المعوقات هنا مقارنة مع جنوب إفريقيا فإن هناك وجها شبه واحد فيما يتعلق بالحركة الديمقراطية الجماهيرية هنا خلال فترة الانتفاضة (وهذا تشابه تجربة جنوب إفريقيا) وخلال تلك الفترة قمنا في جنوب إفريقيا باعتماد خمسة مُثل عليا هي:

١. أن أية حكومة قيمة يجب أن تستمد وتعتمد صلاحياتها من الشعب.

٢. يجب أن تكون أية عملية سياسية أو تشريعية مستمدة ومعتمدة من الشعب، وذلك من خلال التشاور والتفاعل مع الناس والنظر إلى احتياجاتهم والقيام بذلك على المستوى الجماهيري.

٣. من الضروري اعتماد مبدأ الشفافية في العمل وإخبار الجمهور بأننا نقوم بهذه النشاطات.

٤. إن أحد أجزاء عملية بناء الأمة والدولة يكمن في الاعتراف والتعامل مع الاختلافات والتباينات (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية).

٥. إن السلام والاستقرار عنصران هامان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كنت عضوا في المفاوضات حول الدستور وعملية صياغته، "مشروع قانون الحقوق," وفي الحقيقة فإن مشروع قانون الحقوق الخاص بنا يستند بدرجة أساسية إلى كرامة الإنسان ومبدأ المساواة ... إلخ. إن مشروع قانون الحقوق يجب أن يمثل قيم الناس مُثلهم وطموحاتهم. ولقد تم في النهاية الوصول إلى إجماع في هذا المجال، إن هذه العملية والتقدم الذي تم تحقيقه يشكلان في الحقيقة خطوطا عامة للعمل مع الجمهور. ولكن قبل أن أدخل في صلب الموضوع يجب أن أعطيكم خلفية عنه.

يوجد في جنوب إفريقيا تسعةَ أقاليم/مقاطعات، وأنا جئت إليكم من مقاطعة تقع في الشمال الغربي وهي تساوي من حيث مساحة أراضيها إسرائيل وفلسطين معا، ونستخدم في هذه المقاطعة مبدأ التمثيل النسبي وأنا أمثل المقاطعة الشمالية الغربية والتي يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة. ونظرا لأن حجم ومساحة بلدنا هي في الحقيقة كبيرة فلقد ارتأينا من الضروري أن يتم ضمان مشاركة الناس في عملية التشريع، ويوجد لدينا برلمان ثنائي المجلس، حيث يتم انتخاب الجمعية الوطنية عن طريق الانتخابات المباشرة ويتم انتخاب المجلس الوطني للمقاطعات (NCOP) من قبل الممثلين. ويوجد لهذا المجلس صلاحيات وسلطات وطنية عامة وتلك المقصورة على الأقاليم والمقاطعات، وعندما نشرع في عملية تشريعية معينة نبدأ باستخدام أسلوب جلسات الاستماع، فحول قضية معينة مثلا تقوم اللجان بالاتصال بالمنظمات غير الحكومية والمجموعات الأهلية المختلفة لأن ذلك ضروري لمعرفة مشاعر الناس ونظرتهم للأمور واعتبارهم لما هو هام بالنسبة لهم، ونظرا لكبر حجم المقاطعات لدينا، فانه من الضروري أن نقوم بوضع استراتيجيات معينة للتعامل مع هذه القضايا. وأما الموارد المالية المتوفرة لمتابعة قضايا الناخبين والعلاقة معهم فيه محدودة، ما يعادل ٢٠٠٠ شيقل جديد في الشهر الواحد، ولذلك قمنا بتجميع العديد من الأعضاء من نفس الحزب للقيام

بشكل مشترك في الحصول على الموارد. وحيث أن الأعضاء من نفس الحزب تجمعهم أهداف واحدة، ففي مكتبي النيابي يتواجد هناك أعضاء من المجلس التشريعي الوطني وأعضاء الجمعية التشريعية للأقاليم في نفس الوقت. وحيث أن لدينا تقويما وجدول أعمال زمنيا للتعامل مع قضايا الناخبين التي يتم تخصيص أسابيع محددة للتعامل معها فإننا نعرف كم من الوقت تم تخصيصه للتعامل مع الدوائر الانتخابية، حيث يوجد ضرورة للعمل الميداني في العلاقة مع جمهور الناخبين، فإنه من الضروري أن تتم الاستفادة من الأجهزة والوسائل القائمة، فعندما نذهب إلى الدوائر والمناطق الانتخابية فعادة ما نذهب كمجموعات من أعضاء البرلمان والوزراء والمسؤولين المحليين لهذه الاجتماعات، حيث يتم إبلاغ الناس بهذه الاجتماعات إما عن طريق البيانات الخطية أو عن طريق البيانات التي يتم توزيعها على المنازل. ويقع مكتبنا في منطقة ريفية ويكون أحد الأعضاء متواجدا دائما في المكتب، كما أن زيارات أعضاء البرلمان للمواطنين في منازلهم وتنظيم الاجتماعات وكافة الاستراتيجيات ذات العلاقة خصوصا في مجال المنتديات الشعبية التي يتم عقدها مرة في الشهر على الأقل وذلك لإبلاغ الناس بنشاطاتنا – كل هذا في الحقيقة أمور هامة، ويشارك فيها السياسيون على المستويين الوطني العام والإقليمي المحلي في هذه المنتديات. ويمكنكم أن تصيغوا السياسة العامة لكم من خلال هذا المثل المقارن فيما يتعلق بنضالكم في هذه المرحلة وتلك الظروف التي تواجهونها فيما يتعلق بمحدودية الصلاحيات. ويمكن أن تقوموا بذلك باستخدام إحدى الطريقتين الآتيتين:

١. مشاريع قوانين، أي وضع مشروع استقلالية القضاء على طاولة البحث واستخدام وسائل الإعلام في ذلك.
٢. القانون الأساسي، أي البدء في صياغة القانون الأساسي ومشروع قانون الحقوق، حيث كان هناك في جنوب إفريقيا ما يقارب ٢ مليون مقترح من الجمهور حول هذا الموضوع، ولقد عبر ذلك عن وجود مبدأ الشفافية ويوجد لديكم الفرصة والمجال للقيام بعمل شبيه بهذا الذي قمنا به.

من الضروري البدء في عملية نقاش القضايا المختلفة مع الجمهور وان يتم اللجوء الى المجتمع الدولي للحصول على النصح والمشورة. حيث أن الاتحاد البرلماني الدولي منتدى جيد لمثل هذا الغرض. إن السعي للحصول على النصائح والمشورة على المستوى الدولي من شأنه أن يُعرف العالم بطبيعة المحنة التي تمرون بها والمعوقات التي تقف أمام عملكم.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

كما ذكر السيد مايكل فإن القيود التي نواجهها هي قانونية في طبيعتها، وبوصفنا أعضاء في المجلس التشريعي لم نقم بالتصرف كالناس العاديين كما أننا لم نكن نشيطين على المستوى الجماهيري. ولقد نظرنا إلى عملية اعتقالنا وسوء معاملتنا على أنها تمنحنا الدعم والتضامن من المواطنين، غير أننا نجسد أهمية الفلسطينيين حيث أنه يتم إساءة التعامل معنا ونحن عاجزون كليا، ولكننا أيضا لا نستطيع أن نتدخل في قضايا الاستيطان كثيرا، فالاحتلال الإسرائيلي لا يهدد أرضنا فحسب بل إنه يعيق النمو والتطور الديمقراطي في مجتمعنا. لقد استمعت واستفدت من مداخلتك لأنها تؤكد على وحدة البشرية في سبيل الحرية والديمقراطية وهي أهداف عامة نتشارك بها جميعا ولا يمكننا أن ننشغل بالقضايا البرلمانية والقضايا الفنية فقط، إذ أن هدفنا الأساسي هو محاربة الاحتلال.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

خلال المداخلات التي تم تقديمها، تم طرح موضوع المنظمات غير الحكومية، فهل تعملون مع هذه المنظمات في كافة مجالات العمل التشريعي، أم تتعاملون معها في إطار اهتماماتها ونشاطاتها فقط؟

السيد كريد

إنني أقوم بدعوة المجموعات النشطة من هذه المنظمات "تلك المجموعات التي تتابع الأمور والتي من الممكن أن تتأثر مباشرة من التشريعات". كما أقوم بدعوة الأعضاء النشطين من بين هذه المنظمات بغض النظر عن المنطقة الانتخابية التي يعملون فيها. إن جمهور الناخبين الذي تمثله يحتاج منك أن تقوم بطرح احتياجاتهم وأن تبرزها وهذا جزء من مسؤولياتك على الرغم من أنه من غير المضمون الحصول على النتائج بشكل فوري إلا أنه من الضروري الاستمرار في المحاولة.

السيد سرتي

يوجد هناك إقرار واعتراف بطبيعة القيود التي تواجه عملك باعتبارك مشرعا، إلا أن عليك أن تحدد الإطار الذي من الممكن أن تحكم فيه مجتمعك. ويشتمل القانون الأساسي على الأمور التالية:

١. الديمقراطية
٢. حقوق الإنسان
٣. المجتمع المدني
٤. فصل السلطات

وتعني هذه الأمور كافة أن المجتمع يعكس صورة النظام والقانون، وبالرغم من القيود التي تعيق طبيعة العمل، إلا أن هناك مجال للعمل والطموح إلى إحداث التغيير، وأما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، فيوجد لدينا ثلاثة مستويات من الحكم، هي: الحكومة الوطنية، والحكومة الإقليمية، والحكم المحلي. ويوجد لدينا عشر حكومات محلية وهي ممثلة في الحكومة الوطنية (مجلس الأقاليم)، وفي مثل هذه المجالس لا يجدي الحديث عن القضايا الكثيرة، إلا أنه من الضروري أن تتم المحاولة.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

يتم انتهاك حقوقنا كفلسطينيين بشكل مستمر، وحتى القوانين التي نقوم بتمريرها والمصادقة عليها، لا يتم احترامها، وأود أن أوجه سؤال الى ميشيل: هل تعتبر ميزانية المناطق الانتخابية منفصلة ومستقلة أم أن من حقهم مناقشة الميزانية الوطنية العامة؟

السيد كريد

أنا أقوم بإشراك جمهور الناخبين في المداولات حول الميزانية، فأنا أقوم بتنظيم جلسات استماع خاصة على المستوى البرلماني ما بين أفراد من جمهور الناخبين وأعضاء البرلمان، أما تلك القضايا التي تهم جمهور الناخبين الخاص بي فيتم التعامل معها على المستوى المحلي.

السيد سرتي

فيما يتعلق بميزانيات الحكومات المحلية لا يوجد هناك بنية تحتية أو عيادات أو مدارس.. الخ، فالناس هناك لا يعرفون هذا النوع من التخطيط، فلا بد من وجود خطة موحدة، فما هي كلفة القيام بمثل هذه الأعمال، بما أن الإعلان عن مثل هذه الأمور يحد من حجم توقعات الناس. ويجب على المجالس المحلية أن تتشاور مع المجتمع وأن تتواصل معه لأن هذا يمنحنا القدرة على المساءلة.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

يواجه أعضاء المجلس عندنا مشكلة محدودية الموارد المالية، فما هي الطرق الأخرى التي يمكن من خلالها تمويل العلاقة مع الناخبين، حيث يوجد في كل مكتب نيابي على الأقل خمسة أعضاء في المجلس (وفي الحقيقة يوجد في بعض المكاتب أقل من ذلك) ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة؟ ومنهم من يرتبط بعلاقات محددة مع السلطة التنفيذية وهم أكثر نفوذا من غيرهم.

عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني

هل كان هناك قضية معينة قمت فيها بالضغط على السلطة التنفيذية من خلال استخدام ضغط الجمهور؟

السيد كريد

فيما يخص السؤال حول موضوع المكاتب النيابية وموضوع البحث عن التمويل، فإني أشاركك الرأي تماما بأن التشارك في المكتب خصوصا في حالة وجود أعضاء ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة هو أمر صعب جدا. عندما بدأ عملي في البرلمان في عام ١٩٨٩، لم تكن عندي أي مساعدة، وأما الآن فأملك مكتبا خاصا بي، وأفضل حال هو أن يكون لك مكتبك النيابي الخاص بك. وذلك بالرغم من أن اللجان النيابية للشؤون البرلمانية يجب أن تنسق موضوع توفير الموارد المالية بشكل جماعي من خلال لجنة شؤون المجلس (أي البرلمان). وقبل اللجوء إلى الموارد الحكومية، أطالب المجتمع المحلي بالمساعدة (وعلى وجه التحديد المجموعات المنظمة داخل المجتمع).

السيد أشتون

لا يوجد هناك وضع يشابه الوضع الفلسطيني، وأود هنا أن أتطرق إلى بعض الأسئلة المحدودة فيما يتعلق بممارسة الضغط على الحكومة.

- عندما كان الحزب الذي أنتمي إليه في الحكومة، كنت أرغب في إضافة بناء لمدرستي، فقمت بجمع كل من ومسؤولين آخرين في جلسة واحدة، وقام الوزير بالإيعاز إلى المسؤولين في الوزارة المعنية ببناء المدرسة.
- عندما كنت في المعارضة، كانت أوضاع الطرق في المنطقة سيئة جدا، فما الذي قمنا بعمله؟
- الالتماس والطلب.
- قمنا بطرح الوضع خلال فترة معينة.
- استخدمنا وسائل الإعلام من خلال نشرنا، على سبيل المثال، لما مفاده "أن الحكومة تتجاهل وضع الطرق في المنطقة."

وهناك العديد من الطرق للتعامل مع موضوع توفير الموارد المالية. يوجد لدينا ٢٣ عضوا في الجمعية التشريعية ضمن نفس الحزب، فنشترك في عملية جمع وتوفير الموارد ونضعها في الصندوق الحزبي ويحق للأعضاء الذين يرغبون في العمل بشكل مستقل أن يتسلموا الأموال المخصصة لهم فرديا من "لجنة شؤون المجلس" والتي تقوم بإعلامنا في كل سنة عن كمية الأموال الموجودة لدينا. كما يوجد لدينا أيضا انتماءات فردية حزبية، وأما اقتراحي فهو أن يتم إعطاء لجنة شؤون المجلس الفرصة والتفويض المطلوب لتخصيص ميزانية تشريعية للأعضاء والأحزاب على حد سواء.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

لا يوجد لدينا موازنات خاصة بالأفراد من الأعضاء.

السيد أشتون

هذا ما كنت أتحدث عنه، فإن هناك قصورا في المعرفة فيما يتعلق بكيفية تخصيص وتحديد الموارد المالية.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

ما هي الوسائل وطرق الاتصال مع الحكومة والمعارضة؟

السيد أشتون

عندما يكون الحزب الذي تنتمي إليه في الحكومة، فان ممارسة الضغط تكون عملية داخلية، ويوجد هناك المؤتمر التشريعي العام الذي يجب أن تتفق فيه مع الحزب الذي تنتمي إليه، وأن تتوصل معه إلى إجماع.

وأما في المعارضة، فيمكن أن تحقق تغييرا معينا، فالزعماء لا يريدون للمعارضة أن تنجح، ولكن يمكنك أن تستخدم الرأي العام لصالحك، فالموارد المالية التي يتم الحصول عليها من قبل العضو يجب أن لا تتغير تبعا لتغير مراكز القوى ويجب على كل عضو أن يتقاضى نفس الراتب ونفس المخصص ... إلخ.

وفي خضم النقاشات البرلمانية، فان للأعضاء والحكومة قوة داخلية، وأما المعارضة فيوجد لها صوت قوي لإبداء الاحتجاج. إنه من الأسهل أن يكون العضو في المعارضة ولكنه يكون أكثر تقديرا عندما يقوم بإنجاز الأشياء من داخل الحكومة. وتوجد هناك ملاحظة مفادها أن السياسيين يقضون وقتهم في السلطة والنفوذ والمجد، ولكن في الواقع هم يقضون أوقاتهم في العمل على تحسين الأمور وإنجاز الأشياء.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

لقد ذكرت أنك قمت بإلقاء خطاب على مدار ست ساعات، فهل يتم النظر إلى المعارضة بنظرة إيجابية عند القيام بذلك؟

السيد أشتون

لقد قمت بإلقاء خطابي لمدة ست ساعات لأن ٧٠% من أهالي مانيتوبا لم يوافقوا على عملية "خصخصة الخدمات الهاتفية" في حين وافقت الحكومة على ذلك. ولقد عارضنا هذه العملية وشعرنا أنه يجب أن نعكس مشاعر ومصالح الناس. وفي لحقيقة فإن الحكومة تتصرف دوما بخلاف رغبة الناس. ومن جهة أخرى يجب على المجلس التشريعي أن يحافظ على خط سير الحكومة.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

يحصل الممثلون داخل البرلمان في كندا على رواتب، وإحدى المشكلات الرئيسية التي نواجهها هنا هي البطالة. إن الكثير من الناس لا يريدون العمل، فكيف يمكنك أن تقارن الوضع في فلسطين بالوضع في كندا، خصوصا وأن الحكومة في كندا تحصل على الكثير من الأموال حينما لا تتوفر السلطة الفلسطينية على كثير من العوائد المالية باستثناء أموال الدعم والمساعدة الخارجية؟

السيد أشتون

إن البرامج المختلفة التي تديرها الحكومة على قدر كبير من الأهمية وتتطلب وقتا حتى تنمو وتتطور. فعلى سبيل المثال فإن إنعاش برامج الرعاية الصحية في كندا أخذت ما يقارب عشر سنوات (وهي قضية لم تتمكن الولايات المتحدة حتى الآن من تحقيقها). أما في فلسطين فالناس بحاجة إلى الديمقراطية السياسية والاقتصادية. إن الناس يتعاملون مع هذه الأمور على أنها مسلمات، ولذلك يتوجب على المجتمع الدولي أن يقوم بدور أكثر التزاما. لقد لعب المجتمع الدولي دورا هاما في جنوب إفريقيا في دعم الحركات التحريرية وزيادة ونشر الوعي بين الناس.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

إن الهدف من بعض ملاحظاتي هو إفادة الضيوف بالقدر الذي نستفيد منه نحن فيما يتعلق بالديمقراطية الاقتصادية. ونحن كأعضاء في المجلس التشريعي يجب أن نؤكد على أهمية التعليم. ففي بعض الأحيان يجب أن نواجه الجمهور ونقول لهم ما هو صحيح وإن لم يرق لهم ذلك، إذ أن هذا جزء أساسي من طبيعة المهمة التي نقوم بها.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

يوجد لدي بعض الأسئلة:

١. نتلقى الكثير من الدعوات من الجمهور لحضور مناسبات اجتماعية، فكيف يمكن لنا أن نختار أيا من هذه الدعوات يجب أن نلبي؟

٢. هل يجب أن يقوم عضو المجلس بالتوقيع على كل رسالة تخرج من المكتب النيابي؟

السيد أشتون

توجد لدي مشكلة حيث أنني اعتدت أن أوقع على كل الرسائل غير أن ذلك مستحيل في بعض الأحيان، وأقوم الآن بتوقيع بعض هذه الرسائل بينما يقوم طاقم العاملين في المكتب بالتوقيع على مثل هذه الرسائل أيضا. وأما فيما يتعلق بالمناسبات الاجتماعية فهذا أمر صعب. إن حفلات الزفاف هي حدث هام، ولكن بعض المناسبات الأخرى هامة أيضا مثل افتتاح مكتب، وفي الحقيقة فإنني لا أستطيع حضورها جميعا، ولذلك يجب علي أن أضع قائمة بالأولويات في مثل هذه الحالات، أي الأعياد والمناسبات الوطنية وحفلات الزفاف والمناسبات الاجتماعية ... إلخ. إن كل هذه في الحقيقة مناسبات هامة تستحق الحضور.

السيد كريد

أنا أحاول أن أوقع على معظم المراسلات، وتقوم السكرتيرة بذلك في بعض الأحيان. وفيما يتعلق بالدعوات فهي قضية هامة، وكنت معتادا على حضور تلك المناسبات التي يمكن أن أحصل فيها على قدر من التغطية "الإعلامية." وقد يبدو ذلك مثيرا للسخرية، ولكن في الحقيقة فإن مثل هذا الأمر هام جدا في بيئة تشهد تنافسا كبيرا. إن بعض هذه المناسبات تكون هامة مثل حفلة تقاعد أحد العاملين في الحزب السياسي، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه من الضروري تكريس بعض الوقت لعائلتك أيضا.

السيد سرتي

يعتمد ذلك على مضمون الرسالة، فإذا كانت هذه الرسالة بمثابة دعوة أو طلب للحصول على معلومات فيمكن لطاقم العاملين أن يرد عليها، إلا أنني عادة ما أقوم بتحضير الرد بنفسي والتوقيع عليه عندما تكون القضايا معقدة. إنه من الضروري أن تكون الرسالة مصوغة صياغة جيدة، ولذلك فإن مقدرات الموظفين والعاملين في المكتب مسألة هامة أيضا. أما فيما يتعلق بنشاط عضو البرلمان فهناك جانبان لهذه القضية, هما الواجبات الاجتماعية والواجبات السياسية.

إنه من الضرورة بمكان أن يتم خلق توازن في العمل والمحافظة على علاقات اجتماعية جيدة ولكن هناك واجبات سياسية أيضا يجب القيام بها.

السيدة فيليبس

لقد اعتدت أن أنظر إلى هذه الدعوات وأن أقسمها قسمين، القضايا الخاصة بالإقليم أو "المقاطعة" من ناحية والقضايا العامة من ناحية أخرى. وقد اعتدت بالتأكيد أن أحضر المناسبات الاجتماعية للجماعات التي كانت تدعم الحزب الذي أنتمي إليه، ومن هذه الجماعات نقابات العمال، وأندية ومراكز النشاطات النسائية ... إلخ. وكنت دوما أضع القضايا ذات العلاقة بالجمهور في الاعتبار قبل تلك القضايا الخاصة بالإقليم. كذلك أود أن أتحدث عن مؤهلات العاملين وأهمية أن يكون هناك أشخاص مدربون وأهل للثقة وهي قضية ذات أهمية خاصة لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في المكاتب النيابية لأنها تتعلق بكيفية تعامل الموظفين مع الحالات الخاصة والعلاقات العامة ... إلخ. إن هذه المسألة في غاية الأهمية. وأعتقد أن الوضع عندكم خاص ومتميز في هذا الإطار وآمل أن نتمكن من قضاء بعض الوقت غدا في التحدث عن ذلك. لقد كنت في المجلس التشريعي الفلسطيني عندما تم تطوير اللجنة الإدارية للمجلس وشاركت في العمل كرئيسة لهذه اللجنة عندما كنت المتحدثة باسم المجلس. وخلال تلك الاجتماعات اتخذنا العديد من القرارات حول مسألة تمويل المكاتب النيابية وكذلك أنظمة العمل في هذه المكاتب (مثل استخدام الأوراق المروسة بترويسة المجلس التشريعي وليس الحزب). لقد تم اتخاذ القرارات فيما يتعلق بكافة هذه التفاصيل من خلال هذه اللجنة (مثل الأموال المخصصة لشراء الأثاث ورواتب العاملين ... إلخ)، وهي في الحقيقة مشابهة للجنة شؤون المجلس عندكم. وعندما كنت المتحدثة باسم المجلس كان على أعضاء المجلس أن يوافوني بفواتير الإنفاق التي كنت أقوم بالمصادقة والتوقيع عليها وذلك تأكيدا على مبدأ الشفافية والمراقبة.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

أي جهة كنت تمثلينها، يا سيدة فيليبس، عندما كنت عضوا في المجلس ؟

السيدة فيليبس

كنت أمثل جمهور الناخبين في مدينة داخلية كان فيها الغني والفقير وهي بيئة مختلطة جدا وبدائية وكان فيها الكثير من المهاجرين ... إلخ، و لم أكن أضطر إلى السفر بعيدا ما بين البرلمان ومنطقتي الانتخابية (فلقد كان الاثنان في نفس الموقع الجغرافي).

أوافق على أن آراء الناخبين قد تكون متقلبة في المدن، وأنا أصلا من بيئة ريفية اعتاد سكانها أن يصوتوا لصالح نفس الحزب دائما. ولقد كان لدينا عضو في الحزب الذي أنتمي إليه يمثل نفس جمهور الناخبين منذ عام ١٩٤٢، واعتاد هذا النائب أن يوزع البيانات حتى في أيام الطقس البارد جدا، ولقد قام السيد أشتون بنفس الشيء (أي الزيارات إلى الجمهور) على مدار فصول السنة الأربعة.

لقد خسرت الانتخابات نتيجة تغييرات حصلت في التوجهات السياسية ولكني قدمت مع ذلك الخدمات للجمهور. وفي النهاية سواء حصلت على التقاعد أم لا، فكوني قد قمت بتحقيق أشياء معينة لصالح الجمهور يعني أنني قد قمت بخدمتهم على النحو الصحيح. وخلال الفترة التي عملت فيها كرئيسة للبرلمان لقد حافظت على قوانين المجلس واستمعت إلى انشغالات جمهور الناخبين.

السيد سوتي

تتوجب زيارة المناطق الريفية على وجه الخصوص في جنوب إفريقيا بالرغم من صعوبة تحقيق ذلك. وتساعدني وسائل الإعلام كالراديو والتلفزيون بشكل كبير. إن المرء لا يمكن أن يخمن كيف ولمن سيصوت الناس، ولذلك فإن عملية الاتصال الدائمة مسألة في غاية الأهمية.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

إن عملية تنظيم الوقت مسألة صعبة، فبينما ورشة العمل هذه مهمة جدا، توجد أمور تحدث في نفس الوقت. يوجد الكثير من الأشياء التي يتوجب أن نحضرها وأن نشارك فيها، إننا لا نتوفر على تقنيات الاتصال الحديثة والموظفين المدربين، مما يزيد من الأعباء التي تقع على أعضاء المجلس.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

يجب أن نخلق آلية تواصل مع الجمهور فهم لا يقومون بالاتصال بمكاتبنا. وأتحدث هنا عن الأشخاص المعاقين، غير أنني لن أتحدث عن هذا الموضوع الآن نظرا لضيق الوقت. إنهم يحتجون طوال الوقت ولا يقومون بالتنسيق معي، وأنا لا أريد أن يقوم الجمهور بابتزازي.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

هل يمكنكم أن تنشروا قرارات المجلس التشريعي دون الحصول على إذن رسمي للقيام بذلك؟

السيد أشتون

إن كل ما يدور في المجلس التشريعي هو بمثابة معلومات أمام الجمهور ويحتوي المحضر على كل شيء ولا يوجد هناك أن معوقات أو تحديدات على ما أقوم أنا بكتابته، ويمكنني كذلك القيام بتوزيع نسخ عن مشروع قانون وأن أسال الناس آرائهم. يجب أن تقوموا بنشر كل ما يمكنكم نشره. في كندا، نقوم بوضع محضر الاجتماعات على شبكة المعلومات الإلكترونية (الإنترنت)، وذلك على الرغم من أنه من النادر أن يقوم أحد بقراءتها. ولكن في الحقيقة فان تخصيص المعلومات مسألة مهمة لأنها تصبح أكثر قابلية للفهم والاستيعاب. ويمكن استخدام الملاحظات التي تصدر عن المجلس وإذا ما أصدت الحكومة شيئا جيدا أقوم كذلك بنشره.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

كيف تقومون بنقل المعلومات عن كيفية التصويت على تشريع معين؟

السيد أشتون

من حق الناس أن يعرفوا كيف صوّتت ومن حضر هذه الاجتماعات النيابية أو الخاصة باللجان ... إلخ، كما يجب أن يعرف الناس مقدار العلاوات المالية التي تحصل عليها وكيف تقوم بإنفاقها.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

فيما يتعلق بقضايا التصويت على أمور هامة مثل حقوق المرأة، فإنه من حق الجمهور أن يعرفوا كيف أصوت، ولكن ليس من الضروري أن يتم إحصاء الأصوات من خلال ذكر الأسماء.

السد أشتون

نعم بالطبع، إذا ما قام الناس بانتخابك نتيجة لإعجابهم ببرنامجك الانتخابي فيجب أن يعرفوا إذا ما كنت مستمرا بالعمل بموجب هذا البرنامج.

السيد سرتي

إن ذلك يعتمد على أمور كثيرة، ففي بعض الأحيان نقوم بالتصويت من خلال الحزب وليس من خلال ذكر أسماء الأعضاء، ولكن جلسات التصويت البرلمانية مفتوحة أمام الجمهور.

السيدة فيليبس

في كندا، حتى و لم يكن لدينا نظام التصويت بالمناداة فنقوم في العادة بالتصويت بشكل عام، فإنه من المفروض أن تصوت الحكومة في اتجاه معين. وحتى في جلسات التصويت العامة فإن ذلك لا يتم بالاسم، إلا أن العضو يمكن أن يطلب محضرا خاصا بالتصويت. وأنا أجد أن الطريقة التي تصوتون بها قد تشكل مصدرا للإزعاج، فلا يعرف أحد ما هو الإجماع، ولا يوجد هناك محضر

لتسجيل التصويت، ثم يتم نقل ذلك إلى اللجنة التي لا تعرف بدورها كيف صوت الأعضاء خلال الجلسة البرلمانية حول التعديلات المقترحة.

الأحد ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧

السيدة فيليبس

توجد لدينا اليوم مداخلات فيما يتعلق بالعمل مع الجمهور من كل من: السيد مروان البرغوتي الذي عنده مكتب نيابي في رام الله يشاركه فيه أعضاء آخرون، والسيد صلاح التعمري الذي يعمل في مكتب خاص به بالإضافة إلى عمله في مكتب نيابي آخر يشاركه فيه آخرون في بيت لحم.

سوف يقوم كل منهما بإطلاعنا على تجاربهم فيما يتعلق بالعمل مع جمهور الناخبين. إنه من الأهمية بمكان أن نعرف خبرات وتجارب الأعضاء هنا والذين يحاولون العمل على بناء علاقات مع الجمهور.

في بداية الأمر أود أن أرحب بالسيد مروان البرغوتي ليناقش معنا علاقته مع الجمهور.

السيد مروان البرغوتي

إنني أتشارك مع أربعة أعضاء آخرين في مكتب نيابي واحد تابع لفتح. ولا أعتقد أن الأعضاء من ذوي الاتجاهات والانتماءات السياسية المختلفة ينبغي أن يعملوا سوية، حيث أنني أمضي ٧٥% من وقتي في مكتب فتح و٢٥% من الوقت بالمكتب الآخر الذي أتشارك فيه مع أعضاء آخرين من المجلس التشريعي.

ويعتمد ذلك على العضو نفسه خصوصا فيما يتعلق بطريقة العمل وتحديد الأولويات، وتوجد هناك ثلاث قضايا هامة للعمل: أولاها في المجلس، والثانية في اللجان البرلمانية، والأخيرة في الميدان. ونشعر بأن هذه المجالات الثلاثة قد تم وضعها حسب الأولوية بشكل يختلف من عضو إلى

آخر. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض الأعضاء لا ينشطون في أي من هذه المجالات. وأؤمن أنه بسبب الانشغال في السياسة هنا، توجد ثلاثة مجالات لعمل ونشاط عضو المجلس التشريعي هي السياسة والتشريع والخدمات العامة للجمهور. وأما عمل عضو المجلس التشريعي فيشمل:

١. القضايا السياسية: مساءلة السلطة التنفيذية؛

٢. العمل مع الجمهور؛

٣. صياغة التشريعات والمصادقة عليها.

إن دائرتي الانتخابية تقع في رام الله ولا يمكنني أن أكرس وقتي في رام الله للجمهور لأنني أعمل في فتح (سكرتير عام للحركة في المنطقة). أتعامل مع الناس في فتح (عائلات الأسرى والشهداء)، حيث أن العديد من المعتقلين السابقين يبحثون عن عمل. وأما فيما يتعلق بالقضايا الجماهيرية العامة والاجتماعات فإنني أزور ما يقارب ٨١ قرية ومخيم لاجئين. وهناك مشاكل شخصية وفردية حيث يقوم الناس بطرح مشاكلهم وهمومهم، كما أقوم أيضا بالاجتماع مع المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والأحزاب السياسية والمعارضة، ونتشارك في إبداء الرأي حول الأمور التشريعية كما أقوم بدراسة مواقفهم حول هذه القضايا. وأجتمع وأعمل أيضا مع لجنة فتح في كل قرية وأحضر الاجتماعات العامة في المجالس القروية ونوادي المرأة ومراكز الشباب ... إلخ. لقد قمت بزيارة ٦٤ قرية من أصل ٨١ قرية في منطقة رام الله وعقدت اجتماعات هناك، ولكنني أعتقد شخصيا أنه يتوجب علينا أن نذهب إلى الناس لأنهم لا يفرقون بين أعضاء المجلس والوزراء والحكومة وفتح ... إلخ. وخلال تلك الفترة "على مدار السنة والنصف الماضية" كان هناك ثلاث قضايا رئيسية في دائرتي الانتخابية، وكان ٧٤% منها عبارة عن شكاوى تتمحور حول القضايا الآتية: (١) مصادرة الأراضي، و(٢) التوظيف الإغلاق، و(٣) الخدمات للقرى والمخيمات والمدارس والطرق ... إلخ، ولكن لا يتحدث أحد عن القانون الأساسي والدستور. ويناقش الأكاديميون الدستور الأساسي لأنه لا توجد لديهم هموم ومشاكل أساسية تتعلق بالحصول على الماء. إن أحد أهم مشاريع القوانين في نظر الناس هو قانون الخدمة المدنية، حيث أن الكثيرين يعملون لدى الحكومة ويتوجب علي أن أعمل بموجب إرادة هؤلاء الناس وأستمع إلى اقتراحاتهم ووجهات نظرهم، وهم في الحقيقة يحترمون المجلس ويوجهون له بعض الانتقادات، مثل قضية استخدامنا للسيارات (ولربما كانوا على حق في ذلك).

وثمة أيضا قضايا تتعلق بحقوق الإنسان، فقد قمت برفع ١٨٣ قضية في السنة الأولى مطالبا بالحصول على خدمات علاج طبي لبعض الناس في أوساط جمهور الناخبين.

وأما القضية الهامة الثانية في نظرهم فهي المدارس، وخصوصا مدارس الإناث في البلاد، حيث يوجد نقص في هذه المرافق خاصة في المناطق الريفية. وعلى الرغم من أن الناس ليسوا أميين بشكل كامل إلا أن مستوى التعليم لا يتجاوز الصف الخامس الأساسي وهذا يثير قلقي. إن وزارة التربية والتعليم تولي اهتماما خاصا بموضوع تعليم الإناث ولكن يجب أن يكون هناك متابعة واتخاذ إجراءات فعلية على أرض الواقع بالإضافة إلى إصدار التشريعات. ونقوم نحن بمتابعة هذه القضايا بانتظام، فأستغل الجلسات البرلمانية لرفع هذه القضايا للأعضاء وكذلك في ممرات المجلس خلال انعقاد تلك الجلسات. إن اجتماعات المجلس التشريعي مهمة جدا للحصول على التوقيعات الضرورية لإدخال الناس إلى المستشفيات. وأنا أقضي معظم وقتي في مكتب فتح وأقوم بزيارة الناس في الميدان وأحضر المناسبات الاجتماعية، كما أنه من الجيد أن يكون هناك تعاون وتنسيق مع مؤسسات مثل بكدار وإقامة علاقات مع الجهات الممولة والمانحة. وأنا أؤمن بأننا قادرون على إنجاز الكثير من الأشياء ونحن نتابع برامج بكدار، فكل عضو منا يمثل الجميع ودائرتي الانتخابية لها الحق في الحصول على هذه الخدمات. ويوجد كذلك نشاطات معينة مع مؤسسات المرأة المختلفة والتي حصلت على أصوات كثيرة منهم، ولذلك فأنا أولي الكثير من الاهتمام لقضايا المرأة واللجان البلدية والتحالفات من أجل تعيين المرأة في المجالس المحلية.

وباختصار يوجد هناك ثلاثة محاور: المجلس واللجان والجمهور.

إنه لا يكفي أن يكون العضو نشيطا في أحد هذه المحاور، ولا حتى في اثنين منها، بل يجب عليه أن يحقق توازنا بين هذه المحاور الثلاثة كلها. وأما فيما يتعلق بالميدان فإن الأولوية هناك للعمل السياسي حيث أن بعض الأعضاء لا يقومون بالمتابعة بشكل كاف، وهذا في رأيي أمر غير مقبول. ويجب أن يركز كل عضو من الأعضاء على التشريع وأن يفهمه جيدا حتى إن لم يكن عضوا في اللجنة المسؤولة عن مراجعة مشروع قانون معين. وأما القضية الثالثة فهي قضية العلاقة بالجمهور والمجالس المحلية ... إلخ. ويستطيع كل عضو أن يعمل داخل الدائرة الانتخابية، فتجد خلال الزيارات أن بعض القرى لا تحتاج إلى أي شيء. وأثناء الحكم الأردني في الخمسينات لم يقم الممثلون بزيارتنا أبدا. ويمكن للجمهور أن يزورنا وأن يقدم الشكاوى ضد السلطة التنفيذية. هذا يعوض عن محدودية صلاحيات المجلس التشريعي، إذ أن هذا المجلس ليس فقط مكانا لعقد الاجتماعات.

السيدة فيليبس

شكرا لك، سوف أطلب الآن من السيد صلاح التعمري بأن يتحدث

السيد التعمري

شكرا لك. هناك عاملان يميزان طبيعة عملي:

١. خلفيتي وخبرتي السابقة وتحديدا العمل مع اتحاد الطلبة.

٢. عضويتي في حركة فتح، فأنا من أكثر من طالت فترة خدمته في فتح من بين أعضاء المجلس (إلا أنني شاركت في الانتخابات كمستقل)، ولذلك فإن حوافزي للمشاركة في الانتخابات كانت أكثر مما هو عليه الحال لغيري من الأعضاء.

لقد اعتبرت الانتخابات تحديا، وأنا كأحد العائدين أنظر إلى نفسي كشجرة بحاجة إلى أن تمد جذورها في الأرض. وخلال الانتخابات السابقة، لم يكن بمقدوري أن أنظم حملة انتخابية دعائية فكان علي أن أذهب مباشرة إلى الناس. وكانت النتائج ممتازة. وحصلت على ضعف الأصوات التي حصل عليها غيري من الأعضاء في الدائرة الانتخابية، وصوت علي الكثير من الناس من مناطق مختلفة، ولذلك فأنا مسؤول أمام الجميع. أنا عضو في فتح ولكن لا يوجد لدي أي انتماء عضوي على المستوى البلدي، بل على المستوى المركزي الوطني العام. وأرجع إلى اللجان من أجل الحصول على المشورة فيما يتعلق بعملي اليومي. ولقد كان لزاما علي أن أجد الطرق للوصول إلى دائرتي الانتخابية من خلال الاجتماعات ... إلخ. وخلال فترة الأشهر الأولى في المجلس ابتدأت بعقد اجتماعات شهرية للجمهور والوزراء ... إلخ. وكان الهدف من هذه الاجتماعات ما يلي:

١. إعطاء المواطنين فرصة الالتقاء معي؛

٢. إعطاء المواطنين فرصة الالتقاء مع المسؤولين والوزراء ومسؤولي الأجهزة الأمنية للتعبير عن آرائهم؛

٣. تركيز الحديث على مشاكل مختلفة لفئات مختلفة من الناس، وبذلك يصبح الجميع على دراية وعلم بمشاكل غيرهم لأننا في منطقة صغيرة، ولكنها مميزة بتنوع اقتصادي وسياسي وعرقي كبير.

وفي منطقتي توجد ثقافات مختلفة، وبذلك فكيف يمكن لكل مجموعة أن تنظر إلى هموم ومشكلات المجموعة الأخرى؟ لقد أدت هذه الاجتماعات الشهرية إلى زيادة الوعي بالمشاكل التي يواجهها الجميع. وتقوم وسائل الإعلام المحلية (ثلاث محطات تليفزيونية ومحطة إذاعية) بتغطية هذه الاجتماعات مما يعطيها زخما وأثرا أكبر. ويلعب المواطنون في هذه الاجتماعات دورا كبيرا. فأنا أتحدث في هذه الاجتماعات حول ما يقوم به المجلس التشريعي من مشاريع قوانين ... إلخ، كما أتخذ هذه الاجتماعات منبرا لمناقشة العديد من القضايا التي تهم الدائرة الانتخابية. وكذلك يوجد هدف آخر لهذه الاجتماعات وهو تعزيز المكانة التاريخية للمجلس التشريعي، حيث أنني أود أن أترك إرثا سليما للأجيال التي ستأتي من بعدي.

ولهذه الأسباب مجتمعة فإنني أقوم بإدخال البيانات الخاصة بشكاوى المواطنين وحلولها على جهاز الحاسوب، ويجب على عضو المجلس التشريعي أن يكرس ٢٤ ساعة من وقته في اليوم لهذه العملية. يجب أيضا أن تكون هذه العملية مستندة إلى مبدأ الشفافية، وآمل أن أكون قد نجحت وزملائي في تحقيق ذلك. وحتى لا أغرق في التفاصيل فإنني لا أسترف الكثير من الوقت في تناول قضية هي في الحقيقة فردية وشخصية.

(قدم السيد التعمري شرحا حول قيامه بإجراء مسوحات للقرى (عدد المدارس) وجود مصادر توريد للمياه، للطاقة الكهربائية ... إلخ). و أضاف قائلا: يتم استخدام هذه المسوح من قبل لجنة الأرض والاستيطان التابعة للمجلس، وذلك من أجل تحديد وتركيز العمل بالاستناد إلى معلومات دقيقة وواقعية. وكذلك قمنا بتقديم هذه المسوحات لوزارة الحكم المحلي، كما قمنا أيضا بإعداد نماذج لتقديم الشكاوى والحلول ... إلخ. وتعاملنا مع الشكاوى بشكل جدي واعتدت أن أقوم بالاتصال بالوزراء شخصيا وأقوم الآن أيضا بفحص تفصيلات كل حالة على حدة بنفسي. وأما فيما يتعلق بمكتب المجلس التشريعي الخاص بالعلاقة مع الجمهور، فأنا لم أرغب في الانتقال إلى المكتب لأن لدي طاقما من العاملين والمتطوعين. وأعتقد أن هناك محاسن ومساوئ لمثل هذه المكاتب التابعة للمجلس التشريعي الفلسطيني.

المساوئ في مكاتب المجلس الرسمية الخاصة بالعلاقة مع الجمهور هي:

١. ينظر الناس إليها على أنها جزء من السلطة التنفيذية؛

٢. يتساءل الناس حول دور الموظفين فيها بالضبط والخط الفاصل بين العاملين والعضو (حيث يوجد بعض الموظفين الذين يعتقدون أن دورهم يكمن في مراقبة عمل العضو، وهذه مشكلة كبيرة)؛

٣. نريد أن نحول دون استخدام هذه المكاتب كغطاء للأعضاء الأقل نشاطا في المجلس (إذا ما كان اثنان فقط من الأعضاء الأربعة نشطين مثلا). وهذه معضلة أخلاقية، إذ أن دور المجلس هو القيام بإخبار الجمهور عن الأعضاء غير النشطين في المنطقة.

وأما الجوانب الإيجابية في أن يكون لكل عضو مكتبه الخاص به، فهي:

١. وجود مكان يمكن للناس أن يتوجهوا إليه بشكاواهم. ويوجد هناك فرق في الموارد، فلماذا يوجد لأعضاء منطقة الخليل موارد أفضل مما هو متوفر لنا؟

٢. المكاتب المناطقية المشتركة تعطينا خيارا محددا وهناك مشاكل تتعلق بطاقم العاملين والنقص في توفير ذلك. وإذا ما كان الموظف غير كفء مثلا فإنه من الصعب عمليا أن يتم التخلص منه.

وفي منطقة بيت لحم فإن قضية الأرض هي قضية كبيرة في الحقيقة ونحن أكثر من يتأثر من قضية الاستيطان. تتمتع بيت لحم بمكانة دولية، ولذلك فأنا أحتاج إلى أن أتحدث إلى برلمانيين دوليين وأحتاج إلى طاقم جيد وكفء من العاملين للقيام بذلك. وأما بعض المشاكل التي أواجهها في الدائرة فهي مع أعضاء آخرين من المجلس. ففي بعض الأحيان نقوم نحن بإلقاء ظلال من الشك على ما نقوم به ونقوم بإبراز نقاط تقصير الأعضاء. كما لا يوجد تعاون وتنسيق بين الأعضاء حول القضايا المختلفة.

وأقوم في بعض الأحيان بالذهاب إلى المكتب الرسمي للمجلس لمدة ١٢ ساعة في اليوم، ولكننا نحتاج إلى وجود انسجام بين الأعضاء. ويجب أن نقوم بالتنسيق ما بيننا، ولا يخفى على أحد أنه سيكون هناك نوع من المنافسة ما بين الأعضاء ولكن هناك حاجة لوجود التزام أخلاقي، حيث يوجد لكل منا تجربة مختلفة وخلفية مختلفة. ولكن في الحقيقة توجد قواسم مشتركة كثيرة.

السيدة فيليبس

شكرا جزيلا، ثمة بعض النقاط التي أود التعقيب عليها. إن المشاركة في المكاتب ما بين أعضاء من فصائل سياسية مختلفة أمر صعب. وأحد الأشياء التي يجب أن ننظر إليها هو مسألة كيفية تخصيص الأموال لهذه المكاتب، فهل يتم تخصيص هذه الأموال ليتم استخدام المكاتب بشكل منفصل، أم يستطيع الأعضاء أن يختاروا مسألة المشاركة في استخدام المكاتب ولكن مع أعضاء آخرين من نفس الحزب الذي ينتمون إليه؟ وسأفسح المجال الآن للنقاش.

السيد أشتون

ما يقوم به مروان وصلاح يمكن للحقيقة أن يكون نموذجا للعمل في كل مكان، فالمجلس جزء من عملية الحكم الذاتي. ويمكن لكل منكما أن يكون من أكثر عشرة أعضاء برلمان نشاطا في كندا. وعندي بعض الملاحظات، أولا فيما يتعلق بتضارب الأدوار عندما لا تقوم الجماعات المختلفة بالتنسيق فيما بينها. إن القانون الأساسي هام جدا ولكن بالطبع فإن الناس العاطلين عن العمل والجائعين لديهم هموم ومشاكل أخرى. وأما فكرة إجراء المسح فهي فكرة ممتازة، حيث أنك تعرف بالضبط ما الذي يدور في دائرتك الانتخابية. والاجتماعات العامة فيه أيضا مثيرة للاهتمام وباعثة على الإعجاب، ولكن ما كمية المشاركة الشعبية في هذه الاجتماعات؟ وما الذي يحصل خلال تطبيق آليات التواصل مع الجمهور؟ فأنا أكتشف أيضا وجود أشخاص يستغلون وضعي ... فلا تصدق دائما كل ما تراه.

السيد التعمري

ينظر الناس إلى الاجتماعات العامة سيما هؤلاء الذين يسكنون في القرى البعيدة على أنها دعوة وفرصة هامة جدا. ويحضر هذه الاجتماعات ما يقارب ١٠٠ شخص وأنا آمل أن لا يتجاوز العدد ٧٠٠، وفي العادة يواظب الوزراء على الاجتماعات في القرى البعيدة. وفي الاجتماع الأخير قام وزير الصحة بزيارة الأشخاص المعاقين، وفي آخر مرة حضر فيها وزير إلى القرية سأل عن

الصحافة وكان الناس مندهشين منه. إلا أنهم استفادوا من تجربة التعامل مع الأشخاص المهمين على الأقل.

السيد البرغوثي

إن نسبة المشاركة جيدة، وأما الاجتماعات التي يتم تنظيمها من قبل الأعضاء فيحضرها ما يقارب من ٢٥ إلى ٤٠ شخصا وشخصية جماهيرية. وفي بعض الأحيان، فأنا أحضر اجتماعات فتح فقط ولكن يوجد انتقاد مفاده أن هذه الاجتماعات لا تحضرها النساء وهناك اجتماعات أخرى (تحضرها فئات أخرى: أصحاب أراضي ... إلخ). إن معلوماتي الاقتصادية محدودة، ولكنني أعتقد بأن هناك بعض القوى التي تسعى إلى عدم القيام بالاستثمار، ويتم جني الضرائب من الناس بما نسبته ٧٨% من دخلهم وبعد اجتماعي مع وزير المالية اكتشفت بان هذه البيانات والأرقام غير دقيقة، وأما الاجتماعات القطاعية التي يحضرها ١٥ إلى ٢٠ شخصا فهي تمثل في الحقيقة مجموعات أكبر وأكثر زخما. وللأعضاء اهتمامات مختلفة، فبعضهم يعمل في المساجد وبعضهم يعمل الساعات الطويلة في الدائرة الانتخابية. وأنا شخصيا أحترم الأعضاء الذين يعملون بجد من أجل دائرتهم الانتخابية للحصول على الطرق والمدارس الكهربائية ... إلخ. إنه من الأهمية بمكان أن يتم إحضار الوزراء ليشاهدوا المناطق المختلفة. ولقد نظمنا اجتماع حضره ٥٣ شخصية هامة في المجالس المحلية ووزير الصحة. إن من الأهمية بمكان أن يتم زيارة كافة هذه المجموعات وذلك حتى يكون الجميع سعداء وذلك على الرغم من أن المحافظين يتزعجون من زيارتي لمؤسسات ومراكز نشاطات المرأة. وإذا ما قمت بعقد وتنظيم اجتماع في قرية معينة فليس من الخطأ أن يكون هناك اتصال مع وسائل الإعلام لضمان التغطية الصحفية.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

إن هذه النقاشات الصريحة هامة جدا كما أن الاستماع لبعضنا البعض يساعد في حل الكثير من الأمور. وفي المجلس التشريعي فان الوضع السياسي هو الأساس، بالإضافة إلى ذلك، فنحن نعمل في هيئة تشريعية للمرة الأولى على الإطلاق، ونحاول أن نغطي مجالات عملنا الثلاثة. وأعتقد أنه من الضروري أن تكون هناك عملية مركزية للقرار، وأعتقد أنه يجب أن يتم تجهيز المكاتب ويجب أن لا نقضي وقتا طويلا فيها.

إن عملية الإحصاء الجديدة ستكون مفيدة للغاية، فنحن نحاول أن نعمل بشكل جماعي (الأعضاء الأربعة في منطقتي الانتخابية) وأن نقوم بزيارة المجموعات والهيئات الشعبية والمدارس ... إلخ، حتى يشعر الجمهور بجهدنا الجماعي، إلا أنه لا يمكننا أن نتوصل لحلول لكل المشاكل ولكن جهدنا مهم ويجب أن نحاول. إن مجرد حديثنا عن ذلك يعكس مدى الاهتمام والحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لان هناك الكثير من الأمور التي يتوجب عملها. وفي بعض الأحيان لا يوجد الكثير مما يمكننا أن نعمله سوى الكلام المعسول كما يفعل الوزراء. ولربما كانت المكاتب المشتركة تخلق بعض الحساسيات ما بين الأعضاء، حيث يستخدمها البعض أكثر من غيره ويقوم الموظفون بمساعدة بعض الأعضاء أكثر من غيرهم، ولذلك يجب أن يكون لكل منا مكتب منفصل وبدون ذلك يجب أن نضغط على السلطة التنفيذية لتوفير خدمات متساوية للجميع.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

سوف تجتمع لجنة شؤون المجلس يوم الغد في الساعة الثالثة بعد الظهر، ويجب أن نتحدث عن هذه القضية غدا.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

أود أن أتحدث عن آليات التواصل مع الناس، حيث أن هذا بمثابة فن في حد ذاته، ويجب أن نتبادل الخبرات في هذا المجال حيث أنه لا يوجد نموذج واحد محدد. حيث أن التعامل مع الجمهور يعتمد على العضو/الأعضاء ودوائرهم الانتخابية، وتوجد هناك مبادئ ثابتة. إن مداخلات مروان وصلاح كانت مثيرة للاهتمام حقا. وأنا من الشمال إلا أنني أتعاون مع زميلي (دائرة انتخابية ذات ممثلين)، حيث يقوم بعض الناس بالطرق على الباب في الساعة السادسة صباحا والساعة الثانية عشرة بعض منتصف الليل، حيث أنهم يعملون كمزارعين، وبذلك فإن بيتي هو في الحقيقة مكتبي. وقضية أخرى هي أن للسياسيين أسلوبا خاصا، ولكل واحد منا قدرات محددة. وأما المشكلة الأخرى فهي طبيعة الوضع القائم ومحدودية الوقت، فإننا نقوم بتكثيف ساعات العمل قدر ما نستطيع.

أولا: إن منطقة الخليل منطقة كبيرة ويوجد فيها الكثير من الأعضاء، وأما المناطق الأخرى فهي صغيرة. ويوجد لدي في دائرتي الانتخابية برنامج محدد، أقوم بمقابلة الناس يوم الجمعة خلال الذهاب إلى الصلاة في القرى، وألتقي مع مجلس القرية والشيوخ ... إلخ. ونقوم بزيارة الديوان ونناقش هموم الناس ومشاكلهم، وأقوم بالاجتماع مع أكبر عدد ممكن من الناس، بما فيهم معلمون وموظفون ...

إلخ. وفي القرى الثلاثين التي تمثل بمجموعها دائرتي الانتخابية فأنا أستخدم أيضا أسلوب الاستبيان، وأما فيما يتعلق بالمناسبات والاجتماعات والجنازات وحفلات الزفاف ... إلخ، فقد قمت بتشكيل لجنة من المتطوعين الذين يقومون بحضور هذه المناسبات نيابة عني إذا لم أتمكن من ذلك شخصيا. وفي القرى توجد نشاطات كبيرة، بما فيها الاحتجاج على الاستيطان وافتتاح المدارس ... إلخ.

وأقوم بالمشاركة في الزيارات إلى الجهات الممولة والوزراء كسفير محلي، كما أقوم بزيارة القرى خلال مواسم الفيضان والحصاد ... إلخ. وفي نفس الوقت أقوم بواجباتي في المجلس التشريعي إلا أنني في الحقيقة أقضي وقتا أطول في المدن لأنها أسهل من حيث التنقل والتجوال. إننا محاطون بإسرائيل والإغلاق الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، فأقوم لذلك بفحص الأسواق حتى أطلع على أوضاع الناس بالضبط. أقوم أيضا باستخدام وسائل الإعلام المحلية، فلقد ظهرت في التلفزيون مرتين شهريا لأتحدث عن المجلس التشريعي الفلسطيني حيث يقوم الناس بالاتصال مباشرة لطرح الأسئلة والتعليقات. وفي المدينة حيث يوجد العديد من النشاطات (النشاطات الرياضية) يجب أن أكون موجودا فيها، فأنا أعمل مع المحافظ الذي هو أيضا زميل في العمل.

إن النقطة الأساسية التي أود أن أثيرها هنا هي أن العمل مع الجمهور هو في الحقيقة فن ويختلف التعامل معه من شخص إلى آخر.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

أعتقد أن تجربة كل من مروان وصلاح تجارب رائدة. وأود هنا أن أتحدث عن المكاتب المشتركة، فأعتقد أن كل واحد منا يستخدم النموذج الذي تحدث عنه صلاح، حيث أن هناك حاجة إلى طاقم موظفين يتمتعون بالمؤهلات المطلوبة للعمل في المكاتب. وفي المكاتب المشتركة فإن نائبي يمكنه أن يعمل على أية قضية ونقوم بمتابعة نشاطات بعضنا البعض ونعمل بشكل مشترك وجماعي، ولكن هناك حاجة لوجود مجلس مركزي في كل منطقة لتنسيق هذه الأمور. بالإضافة إلى ذلك فقد تم إهمال قطاع الشباب والنوادي الخاصة بهم، ولذلك فقد قمت ببناء أربعة نواد للشباب في منطقتي.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

أعتقد أن هناك ثلاث قضايا يتم مناقشتها. وتوجد حاجة لأن نفرز هذه القضايا (استراتيجيات خاصة، نماذج خاصة، محتوى وتفاصيل العلاقة مع جمهور الناخبين). إن معظم وسائل الاتصال مع الجمهور هي في الحقيقية ليست جديدة، ولذلك فلا حاجة إلى أن يتم اختراع آليات جديدة إلا أن المحتوى يختلف من واقع إلى آخر.

وعلى سبيل المثال، فإنني أتفق مع صلاح في أساليب الاتصال التي يستخدمها، (النشاطات الميدانية، والاجتماعات العامة، واستخدام وسائل الإعلام، والزيارات الشخصية، وحضور النشاطات والمناسبات الاجتماعية، واستخدام المتطوعين ... إلخ)، كل هذه في الحقيقة استراتيجيات شاملة ومفيدة. وأما فيما يتعلق بالمكاتب النيابية، فأنا أعتقد أن لجنة شؤون المجلس يجب أن تقوم بدراسة التوصيات التي سأقدمها، وهي: تخصيص ميزانية للعمل مع الجمهور من شأنها توزيع الأموال بالتساوي، فإذا ما أراد الأعضاء أن يعملوا بشكل جماعي مع بعضهم البعض فلهم ذلك وإذا ما أرادوا أن تكون لهم مكاتب مستقلة ومنفصلة فلهم ذلك أيضا. وأعتقد أنني على الأرجح سوف أقوم بفتح مكتب خاص بي وذلك افتراضا أنني سوف أحصل على تمويل لذلك كما سيحصل عليه غيري.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

ولكن توجد حاليا ميزانية تخص هذه الأمور.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

نعم هناك ميزانية، ولكن اقتراحي هو أن يقوم كل عضو أو مجموعة من أعضاء المجلس بطلب رسمي للحصول على الموارد، هذا هو اقتراحي للجنة شؤون المجلس.

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة مع جمهور الناخبين فأنا لا أتفق مع مروان. إنني أرى وجود مجالين في هذه القضية:

١. التوازن ما بين مشاكل وهموم الفرد مقابل مشاكل وهموم المجموعات، إذ أننا لا يمكن أن نعمل على حل مشاكل المجموعات الصحية، وقد تحدث مروان عن الصحة

والتعليم غير أنه لم يذكر كيف يقوم بتعيين أفراد من فتح في السلطة التنفيذية، وهذا يؤثر على مبدأ الشفافية في عمله. إن التوازن ما بين مصالح وهموم الفرد والجماعة مسألة ذات أهمية بالغة.

٢. التوازن ما بين القضايا ذات البعد الوطني العام والقضايا ذات البعد الإقليمي المناطقي.

أنا أقدّر جهد وقدرة زميلي (عضو في المجلس التشريعي، عن منطقة سلفيت) في إلقاء الضوء على احتياجات منطقته، إلا أن ذلك ليس بديلا عن تكريس الوقت للقضايا ذات الطابع أو البعد الوطني العام. لقد قمنا بتشكيل لجنة في رام الله من أعضاء المجلس التشريعي وكذلك محافظ رام الله ووزارة الحكم المحلي. ونقوم كمجموعة بدعوة أعضاء من السلطة التنفيذية ونقوم باستفسارهم عن السياسات التي يتبعونها، ولذلك فإن هناك توازنا ما بين الهموم والمصالح الفردية من جهة والهموم والمصالح العامة من جهة أخرى.

لقد تحدث كل من مروان وصلاح عن هذه العلاقات من زاوية واحدة فقط (وهي كيف أن العمل مع الجمهور يستحوذ على وقتنا وليس مسألة: كيف يمكننا نحن كأعضاء المجلس أن نستحوذ على وقت الجمهور). أعتقد أن جزءا من عمل أعضاء المجلس لا يتمثل في الانشغال بالتشريع فحسب، بل يتمثل أيضا في إشراك المواطنين في هذه العملية. وإذا ما كان لدي برنامج معين، فأنا أريد أن أحصل على دعم وتأييد له، وفي بعض الأحيان يكون الأمر محصورا في إبلاغ الجمهور عن هذا البرنامج وشرحه لهم، لا غير. وفي إطار هذه العلاقة ذات الاتجاهين يوجد خلل وضعف معين نواجهه جميعا وهو عدم توثيق هذه الأمور وإصدار النشرات الإخبارية ... إلخ. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الساعات المكتبية لأعضاء البرلمان لا يتم نشرها في الصحف المحلية وبالتالي لا يعرف عنها أحد. ويأتي الناس إلى بيوتنا بحكم العادات على أنه لا ينبغي أن تأسرنا مثل هذه العادات والتقاليد، فلا بد للناس أن يتغيروا.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

لقد قلت البارحة إننا باعتبارنا أعضاء في المجلس التشريعي نقوم بأعمال تتجاوز نطاق عملنا كأعضاء في هذا المجلس، إن الموازنة هي إحدى أهم نشاطات المجلس خصوصا فيما يتعلق بالمراقبة والمساءلة، إن ميزانية عام ١٩٩٧ ارتكزت على موضوع "توزيع الموارد المالية على المشاريع" مع

التركيز على المناطق والمجالات التي تحتاج إلى تطوير عاجل. إن هذه القضايا هي قضايا ذات طابع تشريعي، ومع ذلك فقد تم تجاهلها. ولا يوجد لدى المجلس التشريعي ميزانية للمكاتب النيابية بحيث يتم تقسيمها إلى بنود خاصة بالقرطاسية والموظفين ... إلخ، وليست هناك مساواة في توزيع هذه الموارد نظرا لاختلاف حجم الدوائر الانتخابية وعدد الأعضاء ... إلخ. ولذلك فإنني أدعم الاقتراح القاضي بضرورة توزيع الدخل وتخصيص الموارد للأعضاء بشكل فردي ومستقل.

وآمل أننا خلال عملنا كأعضاء في المجلس التشريعي سنقوم بوضع أسبقيات قانونية وتشريعية يمكن أن نبني عليها الديمقراطية في المستقبل. وعندما بدأنا في العمل قمنا بافتتاح مكاتب شبيهة بمكاتب البريد، حيث يقوم الموظفون بجمع الأوراق. ولقد وصلتنا شكاوى خصوصا فيما يتعلق بالمدارس. وأعتقد أن هذا هام جدا، وخاصة زيارة المدارس والاجتماع مع المعلمين والاستماع إلى مشاكلهم وهمومهم وطرح هذه الهموم أمام المجلس. كذلك فإن الزيارات إلى المناطق الريفية هي أيضا زيارات هامة، بالإضافة إلى الاجتماع في المساجد (وهي قضية هامة في مجتمعنا) والاجتماع في النوادي الرياضية. ثمة العديد من أساليب ووسائل الاتصال ولكن أهم القضايا في نظر الناس تكمن في استتباب الأمن والاستقرار النفسي، وبدون ذلك فإن كل شيء سينهار. إنني أوافق السيد مروان البرغوثي الرأي ولكنني أعارض ما قاله حول القانون الأساسي، إذ أعتقد أن هذه القضية هامة جدا فبدون القانون الأساسي لا يمكن تنظيم أي جماعة وتصبح هناك حالة من الفوضى.

وعندي سؤال: ما هي نسبة الناس الذين يزورون مكتبك؟

السيد البرغوثي

ثمة خطوط عامة وعريضة لموضوع آليات الاتصال، على الرغم من أن التفاصيل مختلفة. إن الصعوبة تكمن في تحقيق التوازن ما بين كافة الفئات والقطاعات بدلا من إبلاء الاهتمام لقطاع معين على حساب الآخر. لقد كان علي أن أعمل من خلال حركة فتح لأنه تم انتخابي على هذا الأساس وهي مركز الدعم والتأييد الذي أتمتع به. أحد الزملاء يريد أن يسن قوانين لا توفر فرصا متساوية. إن مكانتي في فتح أكثر أهمية من مكانتي في المجلس التشريعي. لقد حصلت على نسبة من الأصوات من قبل الحركة تقل عما حصلت عليه من الجمهور. لقد كان هناك العديد من المشاكل ويجب أن أخدم هؤلاء الناس. وليس هناك فرق ما بين الجوهر وآلية الاتصال. ولا يمكن أن نتجاهل مسؤولياتنا ويوجد هناك مثل على ذلك. "لقد جاءتني عائلة ما ومعهم طفل في الثالثة من عمره قد

أصابه العمى من جراء إصابته بمرض السرطان، وقد حصلت على قرار من الوزير لنقل هذا الطفل إلى مستشفى جديد، ولكن الوزير لم يتمتع بالصلاحية للقيام بذلك، فاضطررت للجوء إلى الرئيس"، فأنا أريد أن أحافظ على السلطة التنفيذية وفي نفس الوقت أن أحارب الفساد فيها وأنا فخور بالخدمات التي أقدمها لفتح وللجماهير بشكل عام.

السيد صلاح التعمري

شكرا لكم، كما قلت آنفا فإن مفهوم آلية التواصل مع الجمهور مهم جدا، وهو علاقة ذات اتجاهين، إن جمهور الناخبين يجب أن يكونوا متجاوبين مع مطالبي. فعلى سبيل المثال، فبالنسبة للقوانين التي يتم نقاشها الآن، أقوم حاليا بتوزيع نسخ عن مشاريع هذه القوانين وأقوم بعد ذلك باستلام التعليقات عليها. إنني أساعد على إجراء تغييرات في السياسة العامة حول التنمية والإعمار وأستفيد من ملاحظات وتعليقات الجمهور للقيام بذلك. لقد تم في الآونة الأخيرة إغلاق مستشفى هام جدا، ونحن بحاجة إلى معلومات حول هذه القضية، وأنا أرى نفسي همزة وصل بين هذه اللجان. لقد كانت السجون والمنافي ساحات للنضال كما هو الحال في أرض الوطن الآن. إن هذا الهدف هو هدف دائم لنا الآن وسوف نقوم باستخدام كافة الوسائل. إن إقامة الدولة المستقلة هو الهدف الدائم والأسمى لنا وعملنا في المجلس التشريعي ليس مجرد عمل أو وظيفة بل إنه غاية هذه الحياة.

وفي الختام، لقد استفدت وتعلمت الكثير من الزملاء في المناطق الأخرى، ويقارب عدد الحالات التي تناولتها ١٣٠٠ حالة وكلها مسجلة وموثقة.

السيد سرتي

إنني أشعر بتواضع كبير عندما أستمع إلى متطلبات العمل في دوائركم الانتخابية، وأعتبر ذلك مفخرة لكم. أعتقد أن ما يمكننا القيام به هنا هو أن نحدد مجموعة من القضايا والمجالات وأن نقوم بطرح اقتراحات لآليات محددة يمكن تطبيقها. وهناك العديد من الوسائل التي يمكن للأعضاء استخدامها.

كما اتضح فيما سبق فأن النشاطات الرئيسية لأعضاء المجلس هنا هي في الأساس تشاطات سياسية وتشريعية وقضايا ذات علاقة بخدمة الجمهور والعمل معهم، ويجب الاستماع إلى هؤلاء دوما

حتى إن لم يكن رأيهم صائبا بالضرورة. إن الآلية الشاملة في التعامل كما ذكر صلاح تكمن في الطريقة التي نتعامل بها في جنوب إفريقيا، فعلى سبيل المثال نقوم بإجراء مسوحات لتحديد الأولويات واحتياجات المجتمع المحلي. ومن الأهمية بمكان اعتماد مفهوم التبادلية والعلاقة ذات الاتجاهين بين الأطراف الصاحبة العلاقة، وذلك بالإضافة إلى ضرورة وجود آلية ومنهجية عمل شاملة. إنني سعيد أيضا بالحديث الذي دار حول دور المرأة (ففي جنوب إفريقيا تبلغ نسبة النساء في البرلمان مقابل الرجال ما يقرب من ٥٢%)، ومن المثير للاهتمام أنه يوجد في المؤتمر الوطني الإفريقي ما يقارب ٣٠% من التمثيل النسائي وهذا أمر ضروري وحيوي. وما قاله مروان في الحقيقة يأتي في صميم العلاقة ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. إن هذا التفاعل في العلاقة على المستويين الرسمي وغير الرسمي أمر هام وضروري. ومن أهم ما يجب درايته على أي موظف حكومي أن كل ما سبق ذكره ينطبق في الحقيقة على شيء، وليس فقط على العمل في مجال التشريع. لقد قال لنا نيلسون مانديلا إنه يريد أن يجتمع مع كل عضو في البرلمان لمناقشة نشاطاته في مجال العلاقة مع الجمهور، وذلك من أجل مقارنة نتائج المسوحات على الواقع. وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا هاما في تطوير الديمقراطية، إذ تملك هذه المنظمات العديد من المهارات التي تساعد في عملية التفاعل مع جمهور الناخبين من خلال تقديم الدورات التدريبية الضرورية. وفي جنوب إفريقيا نتعامل مع المنظمات غير الحكومية على أساس ديمقراطي خالص. وأما فيما يتوجب عمله مع النواب الذين يفشلون في أداء دورهم فهناك أنظمة برلمانية محددة وقوانين حزبية يتم تطبيقها في مثل هذه الحالات. وأما دور الموظفين في هذا المجال فهو دور هام وضروري جدا، ويتم استخدام التقارير لتقييم طبيعة عمل ونشاط الأعضاء وإخضاعهم للمساءلة والمحاسبة أمام جمهور ناخبيهم ويتم تقديم هذه التقارير إلى رئيس الحزب مرة في الشهر. وكذلك فإن مؤتمر الحزب العام عبارة عن آلية أخرى يتم من خلالها ضمان قيام الأعضاء بأداء مهامهم ومسؤولياتهم، وإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات المختلفة في البرلمان وفي الحزب تضمن وجود مبدأ المساءلة والمحاسبة. وثم نقطة أخرى وهي أنه يجب على الأعضاء أن لا ينسوا بأنهم أعضاء في أحزاب معينة، فعلى سبيل المثال لا يستطيع أحد الأعضاء أن يرفض العمل مع الجمهور لأسباب سياسية، وذلك على الرغم من مسؤولياته الحزبية حيث لا يمكن أن يتم الفصل ما بين هذين الأمرين، وفي الحقيقة فإن ذلك جزء من طبيعة عمل عضو البرلمان. وأما فيما يتعلق بالقانون الأعلى فإن المرء يجب أن ينظر بشمولية إلى دمج عملية إعلام الجمهور وتوعيته من أجل بناء مجتمع مدني. ولقد زودنا صلاح هنا بآليات وأدوات مفيدة، إذ أن هذه التقارير جيدة إلا أنه يجب أن يتم توسيعها. ومن الضرورة بمكان أن يكون هناك تركيز على منهجية العلاقة المتبادلة "ذات الاتجاهين"، وأعتقد أن المرء لا بد أن ينتبه إلى ما يقوله أحد الأعضاء الآخرين حول ضرورة الوصول إلى تطبيق قانون الخدمة المدنية، ويجب كذلك النظر في القضايا الداخلية بطريقة شفافة وشاملة.

كما أن دور وسائل الإعلام الهام أصبح أكثر وضوحا (من حيث كيفية استخدام هذه الوسائل بفعالية)، وفي الحقيقة فإن أعضاء المجلس يجب أن يعرفوا كيفية استخدام وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية للتعبير عن احتياجات الناس. وفي المؤتمر الوطني الإفريقي يجب على الموظفين الحكوميين على المستويين المحلي والوطني -- وكذلك على المستوى الجماهيري -- يجب أن يتم إجراء عملية "تمكين" للناس لتعكس هذه العملية مفهوم بناء المستقبل وإعداد أجيال مستقبلية من الساسة. وأما فيما يتعلق بالمكاتب النيابية فقد تم طرح الجوانب الإيجابية والسلبية في هذا الموضوع، وإحدى هذه السلبيات كانت النظرة إلى هذه المكاتب على أنها مكاتب تابعة للسلطة التنفيذية، ويمكن التغلب على هذا الأمر من خلال تثقيف الجمهور وبناء العلاقة مع الموظفين. والسلبيات يمكن التغلب عليها أيضا. وأما الجوانب الإيجابية لوجود هذه المكاتب فهي متعددة وتشمل قدرة الجمهور على الوصول إلى المسؤولين (مفهوم وجود المكاتب في الأماكن المركزية). وكذلك فإنني أجد نفسي مضطرا لأن أوافق الرأي القائل بضرورة إعادة تقسيم أو توزيع المخصصات المالية للعمل مع الجمهور وأن يتم تخصيص مثل هذه المبالغ لأعضاء البرلمان بشكل فردي. إني أعتبر هذا الأمر حيويا وهاما لعملية التطوير الديمقراطي. ولربما يجب أن أقحم مداخلتي هذه بملاحظة حول مبدأ المساءلة: فكيف يمكنك باعتبارك عضوا في البرلمان أن تخلق الانطباع بأنك مستقل وأن السلطة التنفيذية تخضع للمساءلة أمامك؟ إن عملية وضع الميزانية - وبما أنها كانت الأكثر أهمية في هذا المجال - فلا بد ضمان وجود مبدأ المساءلة فيها. وفي جنوب إفريقيا، وقبل أن تتم المصادقة على الميزانية، يتم إجراء متشاورات معينة حولها بما يشمل أيضا القادة والمسؤولين على المستوى الإقليمي، وهذا مهم لأن الوضع في جنوب إفريقيا يشابه الوضع هنا من حيث وجود اختلافات وتباينات ما بين المناطق المختلفة. إن مبدأ التوزيع المتساوي للميزانية من خلال إجراء عملية التشاور مسألة هامة.

لقد كان من دواعي الفخر لي أن أتواجد هنا، وأعتقد أن بإمكانكم التعامل مع كل الأمور كأعضاء في المجلس التشريعي.

السيد كريد

شكرا، لقد طرح السيد سرتي مداخلة ومراجعة شاملة لكافة الأمور. إننا لا نملك حلولا جاهزة حيث لا يوجد هنا وصفة واحدة كما أن التجارب والظروف مختلفة. ولكن هناك ثلاث قضايا ومبادئ هامة ترجع في أصولها إلى مسألة دور عضو البرلمان. إن التشريع مسألة هامة جدا،

وعلى مستوى العمل في المجلس يجب ضمان وجود آلية محددة حتى يتم ضمان قيام الأعضاء بدورهم في مجال التشريع، ويجب أن يتم القيام بالحد الأدنى من هذه الواجبات كما يجب أن يستمر استخدام العقوبات في حال عدم التزام الأعضاء بذلك. ولديكم أفراد على مستوى عال في المجال التشريعي وفي نفس الوقت يوجد لدى الجمهور توقعات كبيرة، وفي الغرب توجد لامبالاة، ولذلك فإنه من المرهق في الحقيقة القيام بالعمل مع الجمهور في كل الأوقات. وأما الدور الثاني الهام لعضو البرلمان فهو عمله كممثل للجمهور فقيام العضو بخدمة جمهور ناخبيه يخدم في المحصلة النهائية عملية الديمقراطية. حتى إن لم يتمكن العضو من الإيفاء بكافة احتياجات ومطالب الجمهور إلا أن هناك التزاما أدبيا وأخلاقيا لقيامه بذلك. وأود أن أختم حديثي بالتقدم بالشكر للمعهد الديمقراطي الوطني ولكل الأعضاء هنا، فلقد استفدت من هذه التجربة استفادة كبيرة وأتمنى لكم التوفيق والنجاح.

السيد أشتون

أود أن أختم حديثي ببعض الأفكار: في بداية الأمر لقد أعجبت بمستوى الوعي بطبيعة الحكم الديمقراطي هنا، وفي البلدان الغربية بشكل عام يوجد هناك نوع من اللامبالاة تجاه الحكومة وذلك على الرغم من وجود المؤسسات لدينا. وفي الحقيقة فإنكم تقومون بتحقيق أهداف هامة سواء كان ذلك على صعيد المصادقة على القانون الأساسي أو مساعدة شخص معين في حل مشكلة يواجهها. وإنني معجب أيضا باحترامكم للآراء المختلفة والنقد الذاتي البناء. وكما هو الحال في أي هيئة تشريعية فإن بعض الأعضاء لا يلتزمون ولا يقومون بمسؤولياتهم، وهذا في الحقيقة ينقص من إمكانية تحقيق الهدف النهائي. وما يمكنكم عمله هو في الحقيقة العمل نحو تحقيق الحلول أو الوصول إلى الأهداف. إن مطالب الأفراد تختلف من شخص إلى آخر وليست هناك ضرورة لأن تكون المكاتب مفتوحة ولكن يجب أن تتوافر الموارد المالية. وأتعجب في الحقيقة من قلة الموارد المالية المتاحة للجميع وأعتقد أن مبدأ العلاقة العامة منقوص هنا ويتوجب وجود عاملين مختصين في هذا المجال. لدي موظف واحد في مكتبي إلا أنني أعمل من خلال الحزب، ويوجد هناك خلل معين في توثيق وتدوين القضايا، كما أن وجود المحاضر المدونة أمر هام حيث أن الردود الخطية يمكن استخدامها لإبلاغ الجمهور بما نقوم به.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

إن ما قاله السيد سرتي يجعلني أرغب في التحدث مرة ثانية، إذ أنه من الضروري بوصفنا أعضاء في المجلس أن نميز ما بين المطالب والمشاكل الفردية وبين القضايا التي تتطلب وجود وتطبيق سياسة عامة (مثل قضايا التوظيف والعمل للأسرى المحررين)، حيث يتوجب وضع سياسات عامة للتعامل مع الهموم الوطنية العامة.

السيدة فيليبس

ما تم طرحه هنا في الحقيقة قضية منفردة تخص سياسة الحكومة. إنني أود أن أطرح هنا بعض الملاحظات:

السيد البرغوثي

أود أن أشكر الجميع على ملاحظاتهم وتعليقاتهم الهامة. لقد حصلنا على العديد من الخبرات الهامة في هذا السياق، وأتفق مع زميلي بأن بناء المؤسسات عملية هامة ولكن يجب أن نتعامل مع القضايا الفردية، فهذا من واجبات الأعضاء.

السيدة فيليبس

أود أن أقوم بتلخيص بعض النقاط وأن أتقدم بخطة عمل لكم تقومون بتطبيقها في إطار عملكم مع الجمهور، وهي:

١. تبنوا وطبقوا أسلوبا خاصا بكم.
٢. ضعوا استراتيجية خاصة بكم للاجتماعات.
٣. قوموا بتطوير مقدرات الموظفين والمتطوعين في مجال الأبحاث وربما كان ذلك في إطار عمل لجان معينة.
٤. قوموا بتقسيم آلية المتابعة فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بعد الالتقاء بالناس بشكل مفصل.

٥. قوموا بتثقيف الجمهور حول قضايا الديمقراطية والقضايا المدنية وبإبراز دور المجلس التشريعي المميز كمؤسسة ديمقراطية في فلسطين: (أ) اشرحوا دور المجلس التشريعي ودور أعضاء المجلس؛ (ب) قوموا بتثقيف الجمهور حول الإجراءات البرلمانية الخاصة بالاجتماعات العامة، وذلك من أجل التأثير على وتثقيف الأجيال القادمة.

٦. قوموا بالتفاعل مع السلطة التنفيذية بصرف النظر عن الروابط الحزبية. وفي الحقيقة يتم النظر إلى السلطة التنفيذية هنا على أنها مغرضة، ولذا فإن طرح مطالب واحتياجات الجمهور أمام السلطة التنفيذية مسألة مهمة.

٧. وازنوا ما بين القضايا الوطنية العامة والقضايا المحلية. إن القضايا الوطنية مصدر جيد لبناء التحالفات ما بين أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

٨. استخدموا الاجتماعات العامة كمنبر لإجراء النقاشات حول التشريع واستطلاع آراء الجمهور في الوقت الذي يتم فيه نقاش مشاريع القوانين المختلفة).

٩. لدي نقطة حول الموظفين، إذ يوجد الكثير من المشاكل حول المكاتب المشتركة حيث أن بعض الموظفين العاملين فيها تربطهم علاقات وثيقة مع بعض أعضاء المجلس أكثر من غيرهم، ولذلك يجب أن تضعوا معايير وأنظمة لتحديد هذه العلاقة وتنظيمها، كما يجب أن يكون العاملون في هذه المكاتب مؤهلين وقادرين على القيام بالمهام المختلفة. إن المؤسسات والمكاتب البرلمانية لا تقوم بالتدخل في القضايا الخاصة في معظم البلدان، وخصوصا مكاتب رئيس البرلمان. ولذلك فإنه من الضروري أن يكون هناك طاقم من العاملين الأكفاء والقادرين على التعامل مع هذه القضايا على مستوى المكاتب الفرعية والمناطقية.

عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

وكيف يتم القيام بذلك؟

السيدة فيليبس

١. يمكن للجمهور الاتصال برئيس المؤتمر الحزبي وتقديم الشكوى له إذا ما لم يقم العضو بالتعامل مع القضية الخاصة.

٢. المال: يجب أن تبحث عن أشخاص آخرين في الحزب يمكنك أن تتقاسم معهم مكتبا مشتركا، وقم بمراجعة عملية تقسيم وتوزيع الأموال.

٣. وسائل الإعلام والتقنية والاتصال الشفهي: استخدم هذه التقنيات فهي تمكنك من التواصل مع الجمهور من خلال البريد الإلكتروني. قم مثلا بإرسال التشريعات من خلال شبكة المعلومات الإلكترونية (الإنترنت)، فإذا ما كانت هناك إغلاقات مثلا تمكن الجمهور من الحصول على هذه المعلومات.

٤. استفد من الموارد البشرية.

السيدة فيليبس

شكرا جزيلا لكم وأتمنى لكم التوفيق في القيام بدوركم الهام.

خاتمة

بما أن أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ما زالوا يطورون استراتيجيات محددة لتوثيق أواصر علاقتهم مع الجمهور، فلقد رأوا في ورشة العمل هذه فرصة هامة ومفيدة لتبادل المعلومات والخبرات مع برلمانيين آخرين ممن واجهوا العديد من المشاكل والمعضلات في مجالات تشبه تلك التي يواجهها أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. وتتمثل هذه المشاكل في نقص الموارد المالية، وعدم توفر الوقت الكافي، والمنازعات مع السلطة التنفيذية حول قضايا السياسة العامة، واختلافات في الاتجاهات السياسية، ووضع سياسات محددة للتعامل مع الجمهور.

ومن الاقتراحات التي تقدم بها أحد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني أن يتم تخصيص علاوة خاصة بالعمل مع الجمهور لكل عضو في المجلس يستطيع بها أن يقوم بافتتاح مكتب خاص به أو أن يعمل بشكل مشترك مع أعضاء آخرين من نفس الحزب السياسي. ونظرا لوجود إشكاليات كثيرة في أن يعمل أعضاء من توجهات وانتماءات سياسية مختلفة بشكل مشترك في مكتب واحد، فلقد أجمع البرلمانيون الدوليون الثلاثة وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني على أن هذه قضية هامة لا بد من النظر فيها مستقبلا.

العلاقات مع جمهور الناخبين:
طريق ذو اتجاهين
بيت لحم، ٢٥-٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧

مسودة جدول الأعمال

السبت، ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول

١٠:٠٠ ترحيب من المعهد الديمقراطي الوطني
شون كارول، رئيس بعثة المعهد في الضفة الغربية وقطاع غزة

١٠:١٥ مقدمة ونظرة شاملة - السيدة ميرنا فيليبس، مديرة برنامج المعهد مع المجلس التشريعي الفلسطيني

١٠:٣٠ نقاش مفتوح: سرد التحديات
وجهات نظر أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

١١:٠٠ تقديم من طرف الضيف الدولي الأول
العمل المتعلق بقضية: الفرد والمجموعات
تقديم خدمات عن بعد
الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين البلديات
مناقشة مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

١٢:٣٠ غداء

١٣:٣٠ تقديم من طرف الضيف الدولي الثاني
التوظيف والتمويل

تقاسم مكاتب الناخبين
مناقشة مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

١٥:٠٠ استراحة

١٥:١٥ تقديم من طرف الضيف الدولي الثالث
إنشاء السياسة بدءا من العمل المتعلق بقضية
الاجتماعات وجلسات الاستماع العمومية
مناقشة مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

١٧:٠٠ نهاية الاجتماع

الأحد، ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول

٩:٠٠ تقديمات من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني
مروان البرغوثي
صلاح التعمري
الشيخ وجي ياغي

١٠:٣٠ استراحة

١٠:٤٥ مناقشة مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

١٢:٠٠ غداء

١٣:٠٠ المشاكل والحلول
- اقتسام المكاتب
- اقتسام الناخبين
- التمويل (المرتبات والمعدات والتجهيزات)

- الأعضاء النشيطة والأعضاء غير النشيطة
- القضايا الخاصة والقضايا العامة
- تطوير القضايا السياسية مع زملاء العمل

١٥:٠٠ ملخصات

١٥:٣٠ نهاية الاجتماع

السيرة الذاتية للمشاركين

السيد ستيفن جون أشتون:

انتخب السيد أشتون لأول مرة لعضوية المجلس التشريعي في مقاطعة مانيتوبا في عام ١٩٨١. وأعيد انتخابه في الأعوام ١٩٨٦ و١٩٨٨ و١٩٩٠ و١٩٩٢. وقد عمل السيد أشتون كمسؤول الانضباط الحزبي لأعضاء حزب الحكومة في المجلس التشريعي في الفترة ما بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢، وكمساعد تشريعي لوزير العمل في الفترة ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٥، وكرئيس لتجمع أعضاء حزب الحكومة في المجلس التشريعي في عام ١٩٨٦. ويعمل السيد أشتون أيضا كمحاضر في جامعة إنتر يونيفيرسيتيز نورث في مانيتوبا، كما انتخب رئيسا لاتحاد طلاب جامعة مانيتوبا في الفترة ما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩. والسيد أشتون حاصل على شهادات عليا في كل من الاقتصاد والشؤون السياسية. ويعمل السيد أشتون منذ عام ١٩٨٩ زعيما للمعارضة في مجلس النواب في حكومة مانيتوبا.

السيد مايكل كريد:

عمل السيد كريد في المكتب العام في إيرلندا منذ عام ١٩٨٩، وذلك في أعقاب انتخابه لأول مرة لعضوية مجلس الديل. وقد شغل السيد كريد منصب المتحدث باسم فاين غيل في شؤون الصحة في الفترة ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٣، ثم كمتحدث باسم فاين غيل في شؤون الشباب والرياضة في الفترة ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٧. وفي نفس هذه الفترة، أي من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧، عمل السيد كريد أيضا كرئيس للجنة الحزب البرلمانية لفاين غيل لشؤون المشاريع التجارية والاستراتيجية الاقتصادية، وكرئيس للجنة البرلمانية الخاصة بالأعمال الصغيرة والخدمات وذلك في الفترة ما بين ١٩٩٤ و١٩٩٧. والسيد كريد أيضا عضو في مجلس مقاطعة كورك التعاوني منذ شهر مارس/آذار ١٩٨٥. وكان السيد كريد يعمل في السابق كمزارع، وهو يحمل شهادة عليا في الدراسات القانونية. وقد أمضى السيد كريد جزءا كبيرا من العقد الماضي كممثل عمومي متفرغ في إيرلندا.

السيد محمد أنفر سرتي:

السيد سرتي عضو في مجلس شيوخ الكونغرس الوطني الإفريقي، الذي يعمل فيه كمسؤول الانضباط الحزبي في إقليم شمال- غرب. والسيد سرتي عضو في لجان العدل والشؤون البيئية والسياحة في المجلس التشريعي، كما أنه عضو بديل في لجنة المياه والغابات. وقد لعب السيد سرتي دورا رئيسيا في صياغة دستور جنوب إفريقيا، بما في ذلك تحمله مسؤولية التفاوض والتنسيق فيما يخص جميع الالتماسات المرفوعة للائحة الحقوق، بالنيابة عن الكونغرس الوطني الإفريقي. ويساعد السيد سرتي حاليا في تطوير القواعد والإجراءات للمجلس الوطني للأقاليم (المجلس الثاني في البرلمان). وقد تلقى السيد سرتي تدريبه في مجال المحاماة.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة غير نفعية تعمل على تقوية وتوسيع الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. ويقدم المعهد الديمقراطي الوطني، مستعينا بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين، مساعدة عملية للقادة المدنيين والسياسيين الذين يعملون على ترسيخ القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية. ويعمل المعهد مع ديمقراطيين يتسمون بالجرأة يناضلون من أجل ترويج الإصلاحات السياسية السلمية. ويقيم المعهد علاقة شراك مع القادة السياسيين الذين بدءوا العمل الصعب المتمثل ببناء مؤسسات تعددية مستقرة وبإيجاد حياة افضل لمواطنيهم.

تعتمد الديمقراطية على التشريعات التي تمثل المواطنين وتراقب الجهاز التنفيذي ، وعلى القضاء المستقل الذي يحمي سيادة القانون وعلى الأحزاب السياسية المفتوحة والتي تعتمد مبدأ المحاسبة، وعلى الانتخابات التي يختار فيها الناخبون ممثليهم في الحكومة. ويعزز المعهد الوطني الديمقراطي، الذي يشكل عاملا مساعدا للتنمية الديمقراطية، المؤسسات والعمليات التي تسمح بازدهار الديمقراطية.

حقق المعهد الديمقراطي الوطني منذ عام ١٩٨٣ سجلا حافلا بالإنجازات. ويدعم المعهد، الذي لا ينتمي لحزب سياسي معين، مجهودات الديمقراطيين في كل منطقة من مناطق العالم من اجل:

بناء منظمات سياسية ومدنية: يساعد المعهد الديمقراطي الوطني على بناء مؤسسات مستقرة ذات قاعدة عريضة ومنظمة تنظيما جيدا. وهذه المؤسسات تشكل أساس المجتمع المدني الذي يربط بين الحكومة وبين مواطنيها عن طريق توفير مجالات لهم للمشاركة في السياسة العامة.

حماية الانتخابات: يلعب المعهد الديمقراطي الوطني دورا قياديا على مستوى العالم اجمع في مجال مراقبة الانتخابات حيث قام بإرسال وفود دولية لمراقبة الانتخابات في عشرات الدول في جميع أنحاء العالم، مما ساعد على التأكد من أن نتائج الانتخابات تعكس إرادة الشعب.

ترويج الانفتاح والمحاسبة: يستجيب المعهد الديمقراطي الوطني لطلبات قادة الحكومات والبرلمان والأحزاب السياسية والمجموعات المدنية الذين يسعون للحصول على نصائح تتعلق بمسائل تتراوح بين الإجراءات البرلمانية ألي خدمات الناخبين والتوازن بين العلاقات المدنية-العسكرية في الدولة الديمقراطية. ويعمل المعهد الديمقراطي الوطني على بناء مجالس تشريعية وحكومات محلية مسؤولة، وخاضعة للمحاسبة، ومنفتحة وتستجيب لمواطنيها.

يعتبر التعاون الدولي ضروريا لترويج الديمقراطية بكفاءة وبشكل فعال. كذلك فإنه ينقل رسالة أعمق للديمقراطيات الجديدة والصاعدة مفادها انه في الوقت الذي تكون فيه الديكتاتوريات معزولة بطبيعتها عن العالم الخارجي وتخشاه، فإنه بإمكان الديمقراطيات أن تعتمد على حلفاء دوليين وعلى نظام مساندة فعال. ويعزز المعهد الديمقراطي الوطني، الذي يوجد مقره في مدينة واشنطن وله مكاتب في ٣٨ بلدا، مهارات موظفيه الملتزمين التزاما عاليا عن طريق الاستعانة بخبراء متطوعين من جميع أنحاء العالم. وكثير من هؤلاء المتطوعين هم أنفسهم من المخضرمين في النضال الديمقراطي في بلدانهم ويمتلكون آراء قيمة حول التنمية الديمقراطية.